



الاتحاد النوعي لنساء مصر

التقرير الإقليمي الموازي، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بيجين + 25

الاتحاد النوعي لنساء مصر

رابطة المرأة العربية

شبكة النساء العربيات من أجل التنافس والتضامن (ثائرة)

شبكة البرلمانيات العربيات رائدات للمساواة

فريق الخبراء المعني بالتنوع الاجتماعي في جنوب البحر المتوسط

تجميع وتحريير: د. فاطمة خفاجي

ترجمة: د. شهرت العالم

المحتويات

الصفحة	
2	الخطوط العريضة للقضايا
3	مقدمة
4	خمسة وعشرون عاما بعد بيجين (بيجين + 25)
4	وضع المرأة العربية
5	1- التنمية الشاملة، والازدهار المشترك، والعمل اللائق
10	2- القضاء على الفقر، الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية
15	3- التحرر من العنف، والوصمة، والقوالب النمطية
22	4- المشاركة، والمساءلة، والمؤسسات المُستجيبة للنوع الاجتماعي
26	5- المجتمعات السلمية والشاملة
31	6- الحفاظ على البيئة، وحمايتها، وإعادة تأهيلها
34	القضايا النسوية ذات الأولوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
34	(1) الحاجة الي اصلاح قانوني
37	(2) توسيع المساحة المتاحة للمجتمع المدني
39	اختصارات

الخطوط العريضة للقضايا

المجالات المهمة	الموضوع	
<ul style="list-style-type: none"> ✓ المرأة والفقير ✓ المرأة والاقتصاد ✓ حقوق الإنسان للمرأة ✓ الطفلة 	التنمية الشاملة، والازدهار المشترك، والعمل اللائق	.1
<ul style="list-style-type: none"> ✓ المرأة والفقير ✓ تعليم المرأة وتدريبها ✓ المرأة والصحة ✓ حقوق الإنسان للمرأة ✓ الطفلة 	القضاء على الفقر، الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية	.2
<ul style="list-style-type: none"> ✓ العنف ضد المرأة ✓ حقوق الإنسان للمرأة ✓ المرأة ووسائل الإعلام ✓ الطفلة 	التحرر من العنف، والوصمة، والقوالب النمطية	.3
<ul style="list-style-type: none"> ✓ المرأة في السلطة وصنع القرار ✓ آليات مؤسسية للنهوض بالمرأة ✓ حقوق الإنسان للمرأة ✓ المرأة ووسائل الإعلام ✓ الطفلة 	المشاركة، والمساءلة، والمؤسسات المستجيبة للنوع الاجتماعي	.4
<ul style="list-style-type: none"> ✓ المرأة والنزاع المسلح ✓ حقوق الإنسان للمرأة ✓ الطفلة 	المجتمعات السلمية والشاملة	.5
<ul style="list-style-type: none"> ✓ حقوق الإنسان للمرأة ✓ المرأة والبيئة ✓ الطفلة 	الحفاظ على البيئة، وحمايتها، وإعادة تأهيلها	.6

مقدمة:

يجمع تقرير المنطقة العربية "الموازي" لبيجين+25 آراء منظمات المجتمع المدني في العديد من البلدان بشأن النهوض بالمرأة، والتحديات التي تواجه المساواة بين الجنسين في السنوات الخمس الأخيرة. وقد استفاد كثيرًا من الأدبيات الدولية والإقليمية والوطنية التي تتناول المرأة. وبني هذا التقرير علي التقرير العربي الموازي لعام 2015، وناقش الإنجازات والتحديات التي تمت مواجهتها، كما يكمل التقرير الإقليمي للمرأة لعام 2020 الصادر عن جامعة الدول العربية/لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)/هيئة الأمم المتحدة، الذي أُعدّ على أساس التقارير الوطنية والمشاورات الإقليمية وبمشاركة عدد قليل من المنظمات غير الحكومية. كما يشمل أيضًا القضايا ذات الأولوية التي تم التوصل إليها وإدراجها في الأجندة النسوية الإقليمية.

وقد تعاون في إعداد هذا التقرير كل من الاتحاد النوعي لنساء مصر، ورابطة المرأة العربية، وشبكة النساء العربيات من أجل التنافس والتضامن "ثائرة"، وفريق الخبراء المعني بالأنوع الاجتماعي في جنوب البحر المتوسط، وائتلاف البرلمانيات العربيات.

تجدر الإشارة إلى أن المنطقة العربية ليست متجانسة؛ بسبب اختلاف المستويات الاقتصادية، والديموجرافيا، وغيرها من السمات والظروف الاجتماعية والثقافية الخاصة. ومع ذلك، هناك العديد من القواسم المشتركة التي تتطلب معالجة مماثلة. يبحث التقرير الموازي في القضايا التي لا تزال تؤثر على النساء في المنطقة، على الرغم من التقدم الذي حدث في بعض الامور ، أو القضايا التي برزت منذ التقرير الأخير لعام 2015. كما يحدد ما يعتقد أنه من أولويات العمل، استنادًا إلى أثارها المحفزة، ويشير أيضًا إلى مجالات بعينها تتطلب مزيدًا من التقصي.

إن أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015، التي اقترحتها الأمم المتحدة، تفتح سُبُلًا للتفكير الابتكاري، على أمل أن يسهم هذا التقرير في تحقيق هذا الغرض. وبهذا الصدد، من المأمول أن يخضع منهاج عمل بيجين، الذي جرى اعتماده قبل 25 عامًا، ومُدْرَج ضمناً في أجندة أهداف التنمية المستدامة، إلى إعادة نظر مماثلة كي يظل مناسبًا لمواجهة التحديات العالمية الجديدة الهائلة، لا سيما تلك التي تؤثر على المنطقة. كما يتطلب التقدم الكاسح في التكنولوجيا العالية التفكير مليًا في تأثيرها على المرأة. فإذا لم تستفد النساء بشكل منصف من التعليم، على سبيل المثال، بما في ذلك محو الأمية الرقمية، فإن الفجوة بين الجنسين سوف تتسبب في الكثير من الانقسامات؛ ولكن مع التدخلات المناسبة، يمكن أن تُتاح للمرأة فرص جيدة للتقدم السريع. ومن الممارسات الجيدة دعوه المجتمع المدني إلى قيادة التحضير لمؤتمر بيجين+25 ومنتدياته. مع ذلك، وعلى الرغم من أن المجتمع المدني يحمل صوت الناس، فإنه يظل شريكًا ثانويًا ولا يلقى معاملة متكافئة. ومن المُعتَقَد بقوة أن هذا الوضع يحتاج إلى تصحيح. يستحق ممثلو المجتمع المدني نفس المعاملة التي ينالها ممثلو الحكومات، كما يجب أن تعاملهم جميع المنظمات الدولية بنفس الاعتبار.

وتجدر الإشارة أيضًا أن قطاع الأعمال قد غاب تمامًا عن المناقشات الدولية، على الرغم من تزايد أثره كلاعب رئيسي في الاقتصاد؛ ونتيجة لذلك، يمكنه أن يؤثر إلى درجة كبيرة في حياة النساء، وخاصة في ما يتعلق بالعمالة. كما تجدر الإشارة

إلى أن القطاع الخاص سيقوم بدور رئيسي، عند التحضير لبيجين+25 ومنتديات جيل المساواة، في مجال التعاون مع الحكومات والمجتمع المدني في تولى مسؤولية المشاركة لتحقيق الأجندة النسوية العالمية من أجل المساواة بين الجنسين.

خمس وعشرون عامًا بعد بيجين (بيجين+25):

قامت منظمة الإسكوا وجامعة الدول العربية، مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للمرأة للدول العربية، بعقد عدة اجتماعات حول بيجين+25. وقد دعم المكتب الإقليمي للأمم المتحدة للمرأة اجتماعًا للشباب في القاهرة. ودُعي أيضًا بعض ممثلي منظمات المجتمع المدني إلى الاجتماعات الإقليمية التي عقدتها الإسكوا/جامعة الدول العربية في بيروت، لبنان. وكان اختيار المنظمات غير الحكومية المدعوة يقوم على معايير تقييدية؛ حيث اقتصر على المنظمات غير الحكومية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات الوضع الاستشاري بالأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية التي قبلتها الحكومات. ولذلك، نظم المجتمع المدني في المنطقة العربية مشاورات أكثر شمولاً، أتاحت الوقت والمكان لمناقشة الإنجازات والتحديات والتوصل إلى توصيات وقضايا ذات أولوية يتعين معالجتها.

ونظمت الحكومة التونسية، بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية "سيدا" (SIDA) والأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منتدى تونس حول المساواة بين الجنسين، الذي عُقد في أبريل/نيسان 2019 وضم أكثر من 597 مشاركًا من جميع أنحاء العالم. وكان 40% من المشاركين تقل أعمارهم عن 35 سنة.

وتمحور المنتدى حول أربعة مجالات تركيز وهي: من بيجين إلى بيجين+25؛ المساواة بين الجنسين لتحويل الحكم المحلي؛ المرأة، والسلام، والأمن؛ الابتكار، والتكنولوجيا، والتمكين الاقتصادي.

وكانت المواضيع المُوصى بتناولها تضم: أوجه عدم المساواة المتزايدة، والتمكين الاقتصادي، ونهج القيادة النسائية التحولية، وإلغاء احتكار جمع البيانات وتحليلها، والربط بحركات التضامن الأخرى، وتعزيز العمل مع الذكورة والرجال والأولاد.

وضع المرأة العربية:

لا تزال المنطقة العربية تشهد العديد من التغييرات السياسية منذ عام 2015. فقد عانت جميع البلدان العربية تقريبًا ولا تزال تعاني من الاضطرابات والنزاعات المسلحة، كما تأثرت النساء، ولا يزلن، بكل هذه التغييرات. لقد شارك في الثورات والانتفاضات جنبًا إلى جنب مع الرجال. ومع ذلك، تواجه الجماعات النسائية عددًا من التحديات في التكيف مع السياسات الجديدة. لقد أحرزت النظم القديمة بعض التقدم في مجال حقوق المرأة على مستوى السياسة. وأصبح لدى بعض بلدان المنطقة دساتير جديدة تنص على المساواة بين الجنسين، وينص بعضها الآخر على التكافؤ؛ كما قامت بتغيير بعض القوانين التمييزية في مجال النوع الاجتماعي، وزادت من مشاركة النساء في البرلمان. بيد أن هذه التغييرات لم تؤثر على الطبيعة الأبوية العميقة للسياسة العربية والمجتمع العربي.

كان من المتوقع أن تفتح الثورات العربية نافذة أمل للتغيير الديمقراطي وإصلاح غير مسبوق للمرأة. على أن هذا يتطلب سياسات مختلفة وتشريعات أكثر تقدمية لتمكين المرأة من التغلب على العقبات القائمة على أساس التمييز السائد بين الجنسين. ولا تزال هناك حاجة إلى إحداث تغيير في السياسات، والتشريعات، والإجراءات، والخطابات الثقافية، لتعزيز المساواة

وإنهاء التمييز بين الجنسين، فضلاً عن ضمان المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنساء، وتمكينهن من الاستفادة من أي فرص لتحسين وضعهن، وتمكينهن من الوصول إلى مناصب صنع القرار.

ولا تزال هناك العديد من المحاولات لتهميش النساء وتجميد فرصهن لممارسة حقوقهن الإنسانية في المجالين الخاص والعام. وتشعر بعض الحركات النسائية والنسوية بالقلق إزاء رد الفعل العنيف والتراجع في ما يتعلق بالحقوق التي اكتسبتها النساء نتيجة نضالاتهن السابقة.

ومع بعض الاختلافات بين الدول العربية المختلفة، تواجه غالبية النساء تمييزاً أعلى بكثير في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم. وعلى الرغم من زيادة جهود المرأة مؤخراً لتحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال الاحتجاجات والجهود المحلية في البلدان القمعية، هناك حاجة إلى دعم العديد من الحكومات والمنظمات الدولية لاقتلاع جذور أعرف النوع الاجتماعي التقليدي في المنطقة.

وعلى سبيل المثال، يؤيد من ثلثي إلى أكثر من ثلاثة أرباع الرجال الفكرة القائلة إن أهم دور للمرأة يتمثل في رعاية الأسرة المعيشية. وكثيراً ما تستوعب النساء داخلهن هذه الآراء غير المنصفة. وتعتقد أغلبية كبيرة من الرجال أن دورهم يكمن في رصد ومراقبة تحركات النساء والفتيات في أسرهم المعيشية، وهي ممارسة يتذكر معظم الرجال أنها بدأت منذ مرحلة الطفولة. وفي بعض البلدان، لا تكفي أغلبية النساء بتأكيد وصاية الذكور عليهن، بل يبدو أنهن يقبلنها أيضاً؛ وفي بلدان أخرى، تتحدى النساء هذه الفكرة، نظرياً على الأقل إن لم يكن في الممارسة.

ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة الإقليمي حول الذكورة (2018)، لا تختلف آراء الشاب في المغرب وفلسطين ومصر بشأن المساواة بين الجنسين اختلافاً كبيراً عن آراء الرجال كبار السن. في الدراسة الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (IMAGES MENA)، لم يُظهر الرجال الأصغر سناً نفس التحرك نحو دعم مساواة المرأة مثل ما أظهره الرجال الأصغر سناً في العديد من أنحاء العالم الأخرى. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها أن العديد من الشباب في العديد من البلدان العربية يواجهون صعوبات في العثور على وظيفة، وبالتالي يكافحون من أجل تحقيق الإحساس المُقر اجتماعياً تجاه الرجل باعتباره المسؤول عن التزويد بالمال. وقد يسفر هذا الكفاح عن رد فعل عنيف ضد المساواة بين الجنسين. وهناك سبب آخر هو النزعة الدينية المحافظة التي يجري على أساسها تنشئة جيل الشباب.

ومن الجدير بالثناء أن "جيل المساواة" و"بيجين+25" يركزان على مشاركة الشباب على قدم المساواة مع الكبار لمعالجة جميع القضايا المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

(1) التنمية الشاملة، والازدهار المشترك، والعمل اللائق

على الرغم من أن المنطقة العربية شهدت تقدماً كبيراً في مجال صحة المرأة وتعليمها، فإن حصة المرأة من القوى العاملة هي من بين أدناها في العالم؛ ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من بينها: تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وضعف قدرة سوق العمل الاستيعابية، والأطر القانونية، والمعايير الاجتماعية والثقافية.

ونجد في بلدان الخليج أن أكثر من ثلث النساء في سن 15 سنة وأكثر ناشطات اقتصادياً، مع وجود أعلى معدل لمشاركة النساء في القوى العاملة بالمنطقة في قطر والإمارات العربية المتحدة نظراً لعدد المهاجرات الكبير.

وفي لبنان والمغرب، بلغت النسب المئوية للنساء الناشطات اقتصادياً 27-29% خلال الفترة 2015-2017، في مقابل 77% للرجال. وتمثل وظائف المرأة في القطاع الزراعي حصة كبيرة جداً في المغرب (59%) والعراق (51%). كما دخلت المرأة في المشاريع التجارية الزراعية في بعض البلدان مثل مصر والمغرب. ويرتفع نسبياً معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في بعض البلدان العربية الأقل نمواً؛ حيث وصلت إلى أكثر من الثلث في جزر القمر وجيبوتي والصومال، بينما تنخفض للغاية نسبة النساء في القوى العاملة في اليمن، مما يدل على أن التمييز بين الجنسين قد يكون أقوى من الاحتياجات الاقتصادية. ويُعد القطاع العام بمثابة رب العمل الرئيسي للمرأة في المنطقة العربية؛ حيث تتراوح عمالة النساء بين 40 و50% من الموظفين العموم في قطر والكويت والإمارات العربية المتحدة، و26% في مصر (2017)، و35% في الأردن (2017)، و22% في فلسطين. وتتمتع المرأة في هذا القطاع بالاستقرار الوظيفي، وبساعات عمل مناسبة تتيح لها الموازنة بين عملها المأجور ومسؤولياتها الأسرية.

الإجازات/التقدم:

1- على المستوى الوطني (الكلي):

تواصل البلدان العربية جهودها لمكافحة الفقر. وقد انخفض الفقر المدقع بمقدار النصف في هذا القرن، وسجل ثاني أدنى معدل للحد من الفقر - 42% (بعد أفريقيا جنوب الصحراء (72%)). وأعطيت الأولوية لتمكين النساء الريفيات والأسر المعيشية التي تعيلها نساء. وتشمل أهم المبادرات برامج ومشاريع ائتمان صغيرة لتوليد الدخل للنساء الفقيرات وأسرهن. كما زادت المساعدة النقدية المشروطة المقدمة إلى الأسر الفقيرة في عدد من البلدان مثل مصر، وتونس، والأردن. وتمكنت بعض البلدان من تحسين الهياكل الأساسية في المناطق الريفية المنعزلة. وأنشأت بلدان عربية أخرى تسهيلات للإقراض، لتقديم خدمات إلى مجموعات معينة من النساء (الجزائر، وجيبوتي، والعراق، والأردن، ولبنان، وعمان، والإمارات). وتشكل النساء أكثر من نصف المستفيدين من الائتمانات الصغيرة في جزر القمر، وجيبوتي، واليمن. وفي الأردن، اقتربت حصة المقترضات من 80% في عام 2015. وفي سوريا، تولى "المشروع الوطني للحد من الفقر وتمكين المرأة" تقديم قروض عديدة للمرأة

القروية. وزادت السودان من عدد المصارف التي تركز على الفقراء، وأنشأت المصارف التجارية فروعًا متخصصة لإقراض النساء والخريجات الجديداً.

تنص الدساتير العربية وقوانين العمل في المنطقة (سوريا، مصر، والبحرين، وعمان، وتونس) على المساواة بين الجنسين. واعتمدت الهيئات النسائية الوطنية، وكذلك البرلمانات والوزارات الاجتماعية، أجندة التمكين الاقتصادي للنساء بوصفها حقاً اجتماعياً. وقد شهد قانون العمل في الأردن تغييرات خطيرة لوقف أي تمييز أو مضايقة ضد النساء في مكان العمل؛ وأدخلت الجزائر وقطر العمل الجزئي، الذي يحظر أي إلغاء لعقود عمل النساء المتزوجات. وقد شرعت الأردن مؤخراً في إصلاح التأمين الاجتماعي الذي يمول استحقاقات الأمومة، وذلك من خلال الاشتراكات الإلزامية في كشف المرتبات لجميع العاملين.

على مستوى المستفيد (المستوى الجزئي):

أنشأت عدة بلدان في المنطقة - بما فيها البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والجمهورية العربية السورية - مراكز تدريب لدعم النساء في أعمالهن التجارية. وفي المغرب، أسفر التدريب على الأعمال التجارية عن آثار إيجابية على أنشطة العمالة الذاتية الحالية للأسر المعيشية (المبيعات والأرباح)، سواء في مجال الزراعة غير الحيوانية أو في الأنشطة الحيوانية. وأظهرت خدمات التوظيف المقترنة بالتدريب على المهارات في تونس آثاراً إيجابية على النساء القائمات على المشاريع.

ازدهر تعزيز تنظيم المشاريع النسائية في المنطقة العربية خلال العقد الماضي، وكان يُنظر إليه غالباً باعتباره استراتيجية قيمة لإيجاد فرص عمل للنساء، بغية تنويع المشاركة الاقتصادية بعيداً عن قطاعات العمل التقليدية. وكانت بعض المشاريع التي تملكها نساء في بعض البلدان العربية موجهة نحو التصدير.

تجاوزت النسبة المئوية للسكان البالغين (18-64 سنة) الذين يبدأون نشاطاً تجارياً مقدار الثلث في الجزائر، وسوريا، والأردن، ولبنان، وتونس، والمغرب، والكويت، وسلطنة عُمان؛ بينما تراوحت النسبة المئوية في مصر ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي من 20 إلى 25%. وكان أدنى معدل في اليمن (10%).

وضع الاتحاد النسائي العربي العام مقياساً إقليمياً، هو الأول من نوعه في المنطقة، يوفر فهماً أفضل للعوامل التي تؤثر على التمكين الاقتصادي للمرأة العربية في 6 بلدان في المنطقة. وحدد العوامل التي تؤثر في القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي تتخذها المرأة في المجالين الخاص والعام.

التحديات:

لا يزال عمل المرأة غير المأجور، سواء في البيت أو في الزراعة، غير مُعترف به بعد على الصعيد الوطني في معظم البلدان العربية.

وطبقاً لإحصائيات منظمة العمل الدولية لعام 2015 فإن 19% من مجموع العاملين بالمنازل يعيشون في البلاد العربية ويستضيف الاقليم العربي أكبر عدداً من النساء المساعدات بالمنازل في العالم ويصل عددهن الي 16 مليون امرأة .

وتلعب النساء المساعدات بالمنازل دورا هاما في المجتمعات العربية فهم يساعدن في تربية وتنشئة الاطفال داخل أسرهم ويساعدن كبار السن حتي يعيشوا بكرامة واحترام ويتحملن العمل الشاق وهكذا يستطعن نساء الاسر أن يلتحقن بقوة العمل . ولكن النساء المساعدات بالمنازل يعشن منعزلين في بيوت يخدمون ساكنيها ولا يمتلكون دائما حرية الحركة أو الاختلاط ,كثير منهن يتعرضن للعنف والاستغلال . ولأنهن يخافن أن يفقدن عملهن فيتحملن وضعهن البائس قبل أن يقررن الهرب وبالرغم من أنه تتوفر في كثير من البلدان العربية الان الاطر القانونية التي توفر الحماية لهن ويستطعن التقدم بشكاوي ضد مستخدميهم ولكن عادة لا يكون لديهن دراية بحقوقهن القانونية ولا يملكن القدرة أو الموارد لكي يحصلن علي حقوقهن .

ونجد أن الفقر أعلى من المتوسط العالمي عند تطبيق أعلى خطوط الفقر – أعلى من 4.0 دولار في اليوم – وهو أقرب إلى مستوى خطوط الفقر الوطنية في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط. ويشير التقرير العالمي الأخير عن الفقر متعدد الأبعاد، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (2018)، إلى أن ما يقرب من خمس سكان المنطقة العربية يعانون من فقر مدقع (65 مليون نسمة). وعلى الرغم من الجهود العديدة المبذولة لمكافحة الفقر، لا تزال هناك عقبات كثيرة، منها: النمو غير المتكافئ بين المناطق؛ الحواجز أمام وصول النساء الريفيات والفقيرات إلى الخدمات؛ الافتقار إلى التأمين الصحي للنساء في العمل غير المأجور وفي المناطق الريفية، فضلاً عن التعقيدات الإدارية أمام الحصول على التأمين المالي والصحي؛ والتأخير في تعديل القوانين المتعلقة باستقلال المرأة الاقتصادي؛ والأثر السلبي لبعض السياسات الاقتصادية؛ والنزاعات المسلحة؛ ومحدودية وصول النساء إلى أدوات الإنتاج والملكية والموارد؛ وتدني قيمة عمل المرأة غير المأجور. علاوة على ذلك، لا تزال آليات توفير القروض والتدريب المهني للنساء الفقيرات محدودة وتفتقر إلى الموارد.

ويشكل الافتقار إلى الإحصاءات القائمة على النوع الاجتماعي عقبة أمام قياس مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية وضعفهن. وتُعد البيانات المتعلقة بالفقر الإناث في المنطقة العربية غير كافية، لأن المسوح نادراً ما تقيس الفقر داخل الأسرة المعيشية.

وغالبًا ما تقع البلدان الأقل نموًا في المنطقة العربية (اليمن وجيبوتي) في حلقة مفرغة من ارتفاع معدلات الأمية بين النساء الريفيات، وزيادة التدهور البيئي، ونضوب الموارد الطبيعية، وزيادة الفقر، وعدم استقرار النظام الاجتماعي والسياسي.

ولا توجد في العديد من البلدان حدود دنيا للحماية الاجتماعية، وتحدد الأعراف التقليدية الدعم الذي تتلقاه المرأة من المنظمات المجتمعية المحلي والخيرية والجمعيات الدينية الخاصة.

يؤدي نموذج النوع الاجتماعي التقليدي إلى تقييد العرض في مجال عمالة النساء: فالنساء المتزوجات، في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما اللاتي لديهن أطفال، أقل نشاطًا في قوة العمل؛ مما يؤكد الأدوار المنزلية والإنجابية للمرأة، ويُصور الرجل باعتباره المعيل الرئيسي. تعمل النساء في القطاع الزراعي على أساس يومي أو موسمي بأجر شديد الانخفاض، وبصورة غير رسمية بسبب الافتقار إلى التأمين الاجتماعي. وتوفر قوالب النوع الاجتماعي النمطية الأساس لتمثيل النساء في الوظائف الموجهة نحو الرعاية؛ مثل الممرضات، والمدربات، والاختصاصيات الاجتماعيات. كما ينقسم سوق العمل إلى حد كبير حسب النوع الاجتماعي، ولا تقوم النساء عادة بنفس أنواع الوظائف التي يقوم بها الرجال (الفصل الأفقي)، ويحصلن على وضعية أدنى من الرجال (الفصل الرأسي). وتُعد حاليًا نسبة النساء في العمالة الضعيفة (الأعمال غير المأجورة) هي الأعلى في العالم.

وتسود بعض العقبات الاقتصادية الكلية مثل الافتقار العام إلى خلق فرص العمل في المنطقة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في بعض البلدان مثل لبنان وسوريا وتونس، وتناقص الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية. كما أن سياسات الإصلاح الاقتصادي، التي تعتمد على عدة بلدان (مصر وتونس)، تنحاز إلى الذكور ولا تراعي الظروف الخاصة بالمرأة، لا سيما في سوق العمل.

وتعوق العقبات التي تعترض سوق العمل مشاركة النساء الاقتصادية؛ وهو ما يرجع إلى عدة عوامل مثل تناقص دور الحكومة في مجال العمالة، مما يحد من فرص المرأة المتعلمة، وتراجع القطاع الخاص عن توظيف النساء المتزوجات وفهم أدوارهن الإنجابية، وضعف الخدمات المُساندة (المواصلات، ورعاية الطفل)، فضلاً عن أن التمييز في التوظيف والترقية والأجور والقوانين المصممة لحماية المرأة يؤدي في النهاية إلى إعاقة عملها.

وتوضح الجوانب القانونية أن المنطقة سجلت أدنى المستويات في مجال حماية المرأة العاملة، بدءاً من إجازة الأمومة والمرونة في ترتيبات العمل. وتجدر الإشارة إلى وجود معظم الحقوق الاقتصادية للمرأة، لكنها غير مُطبقة؛ مثل الأحكام المتعلقة بالمساواة في الأجر. فالعديد من البلدان العربية لا تفي حالياً بالمعيار الدولي المتمثل في إجازة أمومة لمدة 14 أسبوعاً (الأردن، والبحرين، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات، واليمن، وتونس). ولا تفي بالمعايير الدولية في إجازة الأمومة سوى مصر، والمغرب، وسوريا. يتحمل رب العمل تكاليف إجازة الأمومة في أغلب البلدان العربية؛ مما يثبط بشدة أرباب العمل عن توظيف نساء في سن الإنجاب. وتحد القواعد التي يفرضها "نظام الوصاية" في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي من فرص حصول المرأة على عمل، كما تحد بعض القوانين من إمكانية عملها في مهن بعينها، فضلاً عن قدرتها على العمل ليلاً.

تُسجل المنطقة أعلى معدل للبطالة بين الشباب في جميع أنحاء العالم، لا سيما بين الفتيات اللاتي يتجاوزن الفتيان بحوالي 20 نقطة مئوية.

ولا يوجد سوى قدر ضئيل من التنسيق وقدر محدود من الرصد والتقييم للبرامج التي تعزز تمكين المرأة اقتصادياً. ويؤدي النقص في تمويل الدراسات التي تراعي النوع الاجتماعي، والاعتماد على التمويل الدولي، إلى عدم استدامة المشاريع التي تعزز وضع المرأة.

التوصيات:

1- على المستوى الوطني (الكلي):

الانضمام إلى جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأربع الرئيسية للمساواة بين الجنسين وهي: اتفاقية المساواة في الأجور، واتفاقية التمييز (في مجال الاستخدام والمهنة)، واتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، واتفاقية حماية الأمومة؛ ومطلوب الانضمام أيضاً إلى اتفاقية منع العنف والتحرش الجنسي في مكان العمل - وهي اتفاقية جديدة، 2019.

ويتطلب الأمر رصدًا أفضل وأكثر انتظامًا لحالة الفقر في البلدان العربية - وذلك مثلاً من خلال إنشاء مرصد للفقر مماثل لما يوجد في الصين وأمريكا اللاتينية، من أجل فهم أفضل للعوامل المسؤولة أساساً عن زيادة الفقر.

ويجب أن تطرح الحكومات تدابير لمكافحة الفقر وعدم المساواة (التحويلات الاجتماعية، واستحقاقات البطالة والمعاشات التقاعدية)، وأن تنسق تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية وزراعية وسياسات متصلة بذلك، لدعم النساء المعيلات للأسر المعيشية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمنظمات غير الحكومية والمانحين والقطاع الخاص.

ويجب أن تكفل الحكومات أيضاً حق المرأة في ظروف عمل لائقة، بما في ذلك الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي، والحصول على العمل، وظروف العمل المناسبة، والقضاء على الفصل الوظيفي، والسيطرة على الموارد الاقتصادية، لا سيما في المناطق الريفية، مع الأخذ في الاعتبار لعمل المرأة بدون أجر وتعزيز التوازن بين الحياة والعمل.

كما يجب أن تعتمد الحكومات سياسات اقتصادية لا تميز ضد القطاعات التي توظف النساء بكثافة، وتشجع على زيادة مرونة ساعات العمل، وتحسين فرص المواصلات ورعاية الطفل المدعومة من القطاع الخاص والدولة، وتوفير إعفاءات ضريبية لأرباب العمل الذين يوظفون النساء.

2- على مستوى المستفيد (المستوى الجزئي)

أ- يجب أن تكون سياسات وممارسات المساواة بين الجنسين إلزامية في مؤسسات القطاعين الخاص والعام، بما في ذلك حماية المرأة من التحرش الجنسي في مكان العمل.

ب- يجب على سياسات وممارسات الشمول المالي أن تعامل المرأة على قدم المساواة

ج- يجب أن تمارس الهيئات النسائية الوطنية والمنظمات غير الحكومية ضغوطاً من أجل إصدار تشريعات جديدة تكفل القدرة على الجمع بين الحياة والعمل لكل من المرأة والرجل.

د- تخطيط وتنفيذ برامج من خلال وسائل الإعلام والمناهج التعليمية، لتعزيز الدور الإيجابي للرجل وتقاسم مسؤوليات المنزل والطفل.

هـ- ضمان قدرة المرأة على الوصول إلى الموارد اللازمة التي تمكنها من بدء عملها التجاري. (الوصول إلى الميراث، والحصول على القروض ... إلخ).

و- توليد وتحليل البيانات المُصنفة وفقاً للنوع الاجتماعي، في ما يتعلق بالعمل والأنشطة الاقتصادية.

(2) القضاء على الفقر، الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية:

يظل التركيز بعد الربيع العربي على النظم المُستهدفة للحماية الاجتماعية المرتبطة أساساً بالدخل. ويتمثل موطن الضعف الواضح في أن الحكومات تنفق الكثير على سياسات التخفيف من حدة الفقر على المدى القصير، بما في ذلك الإعانات التي لا تُفضي إلى الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي طويل المدى ولا تتصدى لأسباب الهيكلية للفقر والتناثر الاجتماعي.

ويُعد التعليم عاملاً حاسماً لمواجهة قضايا الاستدامة وضمان رفاه الإنسان. وتدرك منظمة اليونسكو أن التحصيل التعليمي يساعد على تغيير الحياة من خلال الحد من الفقر والضعف، وتحسين النتائج الصحية، والنهوض بالتكنولوجيا، وزيادة التماسك

الاجتماعي. كما يقود تحسين التعليم إلى تحقيق المزيد من الرخاء، وتحسين النتائج الصحية، وتقليل العنف، وزيادة المساواة بين الجنسين، وزيادة رأس المال الاجتماعي، وتحسين البيئة الطبيعية. يوفر التعليم الأدوات الرئيسية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتأثر الصحة الجنسية والإنجابية بالعوامل الاجتماعية-الثقافية؛ بما في ذلك الفوارق بين الجنسين، والمُحرّمات، والقواعد السلوكية الراسخة. علاوة على ذلك، يتأثر تقديم خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية تأثرًا شديدًا بالقوانين والسياسات القائمة في سياقات وطنية محددة.

لقد أقر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الأهمية المركزية لحقوق الصحة الجنسية والإنجابية. يمتد أثر الدورة العمرية لحقوق الصحة الجنسية والإنجابية لكل من النساء والرجال، ويمنح الأفراد والأزواج الحق في التحكم في المسائل المتعلقة بالعلاقات الجنسية والإنجابية السليمة، والبت فيها بحرية ومسؤولية، والقيام بذلك دون عنف أو إكراه.

الإنجازات/التقدم:

لقد تحسنت الفجوة التعليمية بين الجنسين في المنطقة بمعدل 93%، وهو تحسّن كبير. وازداد الحصول على التعليم زيادة كبيرة في العقود القليلة الماضية في العالم العربي. وقامت جميع الحكومات تقريبًا في المنطقة، وخاصة تلك التي تمتلك ثروة نفطية، باستثمارات ضخمة في التعليم طوال العقد الماضي؛ وشددت عدة حكومات في المنطقة على أهمية تحسين التحاق الإناث بالتعليم، ونجحت في الحد من الفجوات بين الجنسين على مختلف المستويات التعليمية.

يبدو تفوق البنات على البنين أكاديميًا في عدة بلدان. وقد حدث هذا التحول أيضًا بالنسبة للنساء في التعليم العالي. تبلغ نسبة الإناث إلى الذكور الملتحقين بالتعليم العالي في المنطقة 108%، وبلغت النسبة 676% في قطر. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، يزيد معدل التحاق النساء بالجامعة بثلاثة أمثال نظيره لدى الرجال؛ وفي المملكة العربية السعودية، أمكن إغلاق الفجوة بين الجنسين في الجامعة قبل عقد من الزمان. وفي البحرين، تشكل الفتيات غالبية نسبة الـ10% من خريجي المدارس الثانوية، كما يزيد عدد النساء اللاتي يلتحقن بالجامعة على عدد الرجال. وقد تعهدت البحرين، إلى جانب الأردن وتونس، بالتزامات سياسية ومالية مهمة لتعزيز التعليم، مما أسفر عن تقدم ملحوظ نحو الحد من الأمية وسد الفجوة بين الجنسين.

وقد كفلت 60% من بلدان المنطقة توفير التعليم الابتدائي لجميع بحلول عام 2015، وتستمر هذه النسبة المئوية في النمو. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يجدر القيام به في بعض البلدان، لا سيما في ما يتعلق بارتفاع معدلات الأمية بين الإناث.

وعلى الرغم من أن الفتيات يسعين إلى التعليم وينجحن فيه بمعدلات أعلى من الفتيان، فإن احتمال دخولهن إلى سوق العمل والبقاء فيه أقل بكثير. فلا تزال حوالي ثلاث نساء من كل أربع نساء عربيات خارج القوة العاملة النشطة.

يكن أحد مجالات النجاح الرئيسية لتنفيذ منهاج عمل بيجين، على مدى السنوات العشرين الماضية، في تحسين صحة المرأة. فقد زادت فترة العمر المتوقع للإناث عند الولادة، في جميع بلدان المنطقة العربية، لتصل في المتوسط إلى 72.5 سنة في عام 2015. وأسفرت الاستثمارات الرئيسية في مجالات الرعاية الصحية والبنية الأساسية عن انخفاض كبير في وفيات

الأمهات. وفي ما يتعلق بوفيات الأمهات، سجّلت المنطقة انخفاضًا بنسبة 45% تقريبًا منذ عام 1995. وتُعتبر معدلات وفيات الأمهات في بلدان مجلس التعاون الخليجي من أدنى النسب في العالم. وفي جميع البلدان العربية تقريبًا، تحصل أكثر من 80% من الولادات على مساعدة من مرافقات ماهرات، مما يكفل سلامة الولادة ويمنع العديد من أسباب وفيات المواليد والأمهات. كما تحسنت أيضًا تغطيه الرعاية الصحية قبل الولادة بشكل ملحوظ. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، بلغت نسبة النساء المستفيدات من الرعاية في فترة ما قبل الولادة 100%، أو تقترب منها.

التحديات:

هناك حاجة ماسة إلى التركيز على التحسين المستمر للتعليم والتعلم، لا سيما في ما يتعلق بالمرأة. لقد أنفق العرب المزيد من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم أكثر من أي منطقة نامية أخرى، لكن إنفاق هذه الموارد يمكن أن يتحقق بطريقة أكثر فاعلية؛ إذ يمكن الارتقاء بالمحتوى التعليمي، والتكنولوجيا، وبجودة التعليم.

هناك فارق كبير في حجم الفجوة بين الجنسين بين البلدان الأفضل أداء والأقل أداء في المنطقة - 28% للتصويل التعليمي. ويبدو أن المدارس في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوف تنقسم بشكل متزايد إلى القطاعين العام والخاص، وهذا أكثر مدعاة للقلق. يؤدي هذا الانقسام، كما يحدث في المغرب ومصر، إلى تفاقم عدم المساواة في جميع المجالات؛ حيث تلتحق الأقلية الثرية بالمدارس الخاصة باهظة التكلفة، بينما يلتحق الباقون بالمدارس الحكومية الأقل جودة. ومن المرجح أن يضر ذلك بالفتيات أكثر من غيرهم.

تُعتبر معدلات أميه النساء في الشرق الأوسط أعلى بالمقارنة بباقي العالم. تتأثر النساء بحرمانهن من التعليم، وتميل البلدان التي يعيشن فيها إلى أن تكون أقل نموًا من الناحية الاقتصادية. ويمكن القول، مقارنة بالمتوسط العالمي، إن افتقار المرأة إلى التعليم في الشرق الأوسط يُعد مصدر قلق أساسي. ففي حين خضع تعليم المرأة في المنطقة لإصلاحات كبيرة، لا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به.

يخفي التقدم المحرز في مجال صحة المرأة بعض أوجه التفاوت الكبيرة، سواء بين البلدان أو داخل كل بلد. ففي بلدان مثل مصر والسودان واليمن، تباشر العاملات الصحيات الماهرات عددًا من الولادات في أفقر الأسر المعيشية أقل كثيرًا من الولادات في أغنى الأسر المعيشية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال البلدان الأقل نموًا في المنطقة تواجه مجموعة من التحديات في ما يتعلق بضمان حصول الأمهات على الرعاية الصحية. ولا تزال النساء والفتيات اللاتي يعيشن في المنطقة العربية يواجهن العديد من الحواجز في مجال الحصول على الرعاية الضرورية، بسبب مسافات السفر الطويلة إلى مرافق الرعاية الصحية والتحديات المتصلة بالمواصلات.

يُشكل نقص الموارد المالية عائقًا رئيسيًا آخر. يغطي عادة التأمين الصحي العام في المنطقة العربية، باستثناء مواطنين بلدان الخليج، ما بين 30 و40% فقط من السكان؛ بحيث يترك للأفراد الباقيين أو أرباب عملهم الاشتراك في خطط التأمين الخاصة. وعادة ما تكون النفقات الصحية التي تدفعها النساء مرتفعة في المنطقة العربية، باستثناء بعض البلدان التي تقدم الرعاية الصحية المجانية.

ولا تزال خدمات الصحة العقلية محدودة للغاية في المنطقة، على الرغم من الزيادة المطردة في اضطرابات الصحة العقلية. وقد كان للنزاعات المسلحة مؤخرًا، في العديد من بلدان المنطقة العربية، أثر على تزايد عدد النساء اللاتي يعانين من اضطراب عقلي.

وفي البلدان العربية الأقل نموًا، لا يستخدم ما يقرب من ثلث النساء المتمتعات بالخصوبة والنشاط الجنسي أي وسيلة من وسائل منع الحمل، على الرغم من أفادتهن بعدم الرغبة في إنجاب مزيد من الأطفال، أو الرغبة في تأخير إنجاب الطفل التالي. تفتقر نسبة كبيرة من النساء إلى المعرفة بأساليب تنظيم الخصوبة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز.

في غزة، تأثرت البنية الأساسية الصحية بشكل خطير بالعمليات العسكرية المتكررة التي تقوم بها إسرائيل. فقد لحقت الأضرار بالعديد من المستشفيات، ونتيجة لذلك لم تتمكن 40 ألف امرأة حامل من الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية الأساسية، مما أدى إلى ارتفاع معدل وفيات الرضع من 7 إلى 14% في أعقاب أي نزاع. علاوة على ذلك، أدت سنوات الحصار إلى نقص مزمن في الإمدادات الطبية الأساسية، وهناك تقارير لا تُعد ولا تُحصى عن تأخر مرضى غزة عند نقاط التفتيش العسكرية أو منعهم من الوصول إلى المستشفيات.

يؤكد منهاج عمل بيجين "حق جميع النساء في التحكم في جميع الأمور المتعلقة بصحتهن، وخاصة تلك المتصلة بخصوبتهن، وهو أمر أساسي لتمكينهن". ويرتبط هذا الحق ارتباطًا وثيقًا بحق المرأة في خدمات الصحة الإنجابية، وكذلك باستقلالها في تنظيم الأسرة وقدرتها على التأثير في صنع القرار على مستوى الأسرة المعيشية. ويُعد الافتقار إلى الاختيار في ما يتعلق بعدد الأطفال وتباعدهم وتوقيت الحمل انتهاكًا لحقوق المرأة.

يمكن أن يحول الحصول على الرعاية بعد الإجهاض، فضلاً عن منع الحمل بعد الإجهاض، دون الإجهاض غير المأمون. غير أن العقم والإجهاض لا يزالان خارج نطاق سياسات وزارة الصحة في العديد من البلدان.

لا يزال الإدماج الكامل لصحة الأمهات والمواليد يُشكل تحديًا هائلًا. كما أن الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة أثناء فترة انقطاع الطمث، وبعد سن الصحة الإنجابية، يمثل أهمية أيضًا، لكنه لا يحظى سوى بقدر قليل من الخدمات والبرامج والتعليم العام.

علاوة على ذلك، لم تتناول أغلب كتابات حقوق الصحة الجنسية والإنجابية دور الرجل جيدًا، كما لم تبذل المنطقة جهودًا كافية لإشراك الرجال في الخدمات المتاحة، فضلاً عن إشراكهم في التثقيف العام بشأن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية.

يُعتبر الإجهاض غير قانوني في جميع بلدان المنطقة باستثناء تونس؛ فهي البلد العربي الوحيد الذي قام بتقنين الإجهاض بناء على الطلب. وفي معظم البلدان، نجد أن الرعاية اللاحقة للإجهاض غير كافية، بما في ذلك توفير وسائل منع الحمل للحيلولة دون حدوث حمل غير مرغوب فيه.

لا يوجد في العالم العربي سوى القليل، إن وجدت، من طرق الإجهاض الآمن إذا أرادت المرأة إنهاء الحمل، حتى لو كان نتيجة للاغتصاب. وفي كثير من الحالات، كل ما يمكنها القيام به هو اللجوء إلى ممارسين غير مؤهلين، أو عيادات غير آمنة، أو علاجات تقليدية - وجميعها تعرضها لخطر الموت أو المقاضاة.

تندرج البلدان العربية عادة ضمن ثلاث فئات في ما يتعلق بالإجهاد: هناك بلدان مثل العراق، وكذلك الضفة الغربية الفلسطينية وقطاع غزة، تحظر هذا الإجراء تماماً؛ في حين أن البحرين وإيران ولبنان وعمان وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن لا تبيح الإجهاد إلا لإنقاذ حياة المرأة. وفي الأردن والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية، يُسمح بالإجهاد في حالات المضاعفات الصحية المحتملة.

يُعد الفقر والنزاع عاملين سياقيين في المنطقة، ويتطلبان اهتماماً خاصاً. وقد أفادت جميع البلدان بأن أوجه التفاوت لا تزال مستمرة في مجال توفير الرعاية الصحية والإنجابية، والحصول عليها، ومدى جودتها، وفقاً للسكن الريفي/الحضري والمنطقة الجغرافية والوضع الاجتماعي والاقتصادي. كما أن النزاعات - لا سيما في بلدان مثل سوريا التي تشهد حالياً نزوحاً جماعياً قسرياً، وما يترتب عليها من تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة - تخلق مواطن ضعف جديد، وترهق قدرة النظم الصحية على الاستجابة، وتخلق مشاكل جديدة أمام الصحة الجنسية والإنجابية تتطلب نهجاً جديداً واهتماماً عاجلاً.

التوصيات:

في مجال التعليم، يلزم وضع سياسات للكفاءة، ويجب اعتبار جودة التعليم شاغلاً رئيسياً، كما يجب زيادة ربط التعليم بمطالب سوق العمل.

يجب الإسراع بشكل ملح في معالجة ارتفاع معدلات أمية النساء في كثير من البلدان العربية، وذلك عبر سياسات واستثمارات مناسبة.

هناك حاجة إلى تحسين إدماج خدمات حقوق الصحة الجنسية والإنجابية في الخدمات القائمة، مثل الأمراض العقلية والأمراض غير المعدية، مع الاستفادة بتواصل النساء مع النظام الصحي لزيادة فرص الوقاية والعلاج إلى أقصى حد.

وهناك حاجة إلى تحسين نظم المعلومات الصحية في بلدان المنطقة، بما يتيح الحصول على معلومات جيدة عن جميع جوانب خدمات الصحة الإنجابية. وبدون وجود نظم شاملة، يصعب الحصول على صورة أكثر اكتمالاً وموثوقية للاحتياجات الصحية للاسترشاد بها في التدخلات القائمة على الأدلة.

تحتاج خدمات الصحة الإنجابية إلى التحسين، لضمان الخصوصية، والسرية، واتخاذ قرارات مستنيرة، والأهم من ذلك، لضمان جودة الخدمات. لا تزال خدمات الصحة الجنسية تُعتبر وصمة عار في العديد من الأماكن في العالم العربي. ويجب بذل كل الجهود اللازمة للنهوض بأجندة الصحة الجنسية، وفقاً للتعريف الذي وضعه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وطبقاً للمعايير الثقافية والتشريعات الوطنية.

يُعتبر تيسير الحصول على المعلومات والتعليم حول الحياة الجنسية والصحة الجنسية، بما في ذلك التنقيف الجنسي الشامل، أمراً جوهرياً لتمكين الناس من حماية صحتهم واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم الجنسية والإنجابية. ويجب أن تستعرض جميع بلدان المنطقة استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالسكان، والشباب، والمرأة، والصحة الجنسية والإنجابية، بغية ضمان احترام هذه البلدان لمبادئ حقوق الإنسان التي التزمت بها.

كما يجب أن تواصل منظمات المجتمع المدني إطلاق حملات الدعوة، باستخدام الأدلة المستمدة من بحوث الصحة العامة، بغية الدعوة إلى تغيير القوانين الوطنية التي تعرقل النهوض بالحياة الجنسية والإنجابية. ويجب أن توسع نطاق خدمات المعونة القانونية والصحية التي تقدمها للمرأة، وأن تساعد على تثقيف المرأة بحقوقها، فضلاً عن المشاركة مع المجتمع الأوسع.

يجب أن تنضم البلدان العربية إلى بروتوكول مابوتو، الذي يُعتبر أحد أكثر الوثائق تقدمية بشأن حقوق المرأة. وتشمل أحكامه الحقوق الشخصية والاقتصادية والمدنية والسياسية، بما في ذلك الصحة والإنجاب، والممارسات التقليدية الضارة، وعدم التمييز، والتعليم، والحق في المشاركة. كما يتضمن بنوداً مهمة حول الصحة والحقوق الإنجابية.

(3) التحرر من العنف، والوصمة، والقوالب النمطية

تمتد جذور العنف القائم على النوع الاجتماعي بعمق في علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين، التي كانت تضع المرأة تاريخياً في وضعية تابعة نسبياً مقارنة بالرجل في المنطقة العربية. وينظر إلى العنف باعتباره أداة "للسيطرة" على المرأة من أجل الحفاظ على تبعيتها في المجالين العام والخاص.

وفقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة للمرأة، تتعرض 37% من النساء العربيات لشكل من أشكال العنف في حياتهن، وفي الأردن عام 2018، عانت 21% من النساء المتزوجات من العنف البدني، وتم ارتكاب 3 جرائم باسم ما يُطلق عليه "الشرف"، وجريمتين من جرائم التدهور الأخلاقي. وفي مصر، لا تزال 87% من النساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا يتعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية، وتتعرض 30% من النساء المتزوجات إلى العنف الأسري. وتعرضت 27 امرأة في لبنان في عام 2018 لجريمة عنف أسري ويوجد في الصومال ومصر والسودان أعلى نسبة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة وتعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية. وفي المغرب، تعرضت 12.4% من النساء للعنف في الأماكن العامة.

أما النساء ذوات الإعاقة البدنية والإصابات، فلا يقتصر الأمر على أنهن ضحايا مباشرين للعنف فحسب، بل يواجهن أيضاً شكلاً إضافياً من أشكال العنف عندما يتعرضن للتمييز للحصول على الاستحقاقات الأساسية مثل التعليم والعمل. لا تحمي القوانين الوطنية العربية اللاجئات والنازحات، وفي الوقت نفسه لا توجد أطر وطنية معينة تحميهن من العنف.

تتزوج، في المنطقة العربية، امرأة من بين كل خمس نساء قبل بلوغ سن الثامنة عشرة. وتوجد حالياً حوالي 40 مليون طفلة متزوجة، من الفتيات والنساء اللاتي تزوجن لأول مرة في مرحلة الطفولة. ويتفاوت معدل الانتشار في مختلف أنحاء المنطقة، من مستوى أعلى يبلغ امرأة من بين كل ثلاثة نساء في السودان واليمن، إلى مستوى منخفض يبلغ امرأة من بين كل 50 في تونس (UNICEF, 2018b)، وامرأة من بين كل عشر نساء في مصر (11%) في الفترة العمرية 15-19 سنة (المجلس القومي للطفولة والأمومة، 2018).

التقدم/الإنجازات:

خلال السنتين الماضيتين أصدرت ثلاثة بلدان في المنطقة - تونس (2017)، والمغرب (2018)، ولبنان - تشريعات وطنية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة في تونس والمغرب، وضد العنف الأسري في لبنان.

وألغت كليا أو جزئيا ست حكومات القوانين التي كانت تسمح للمغتصب الإفلات من الملاحقة القضائية، وذلك بالزواج من ضحيته وبالتالي الحفاظ على "شرف" أسرته.

كما شهدت المنطقة العربية خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة بعد الثورات العربية، تحسناً نسبياً في جمع البيانات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وذلك نتيجة لتضافر جهود المنظمات غير الحكومية التي تحدت معايير النوع الاجتماعي، وشرعت في أنشطته لرفع الوعي حول العنف ضد المرأة، مع تشجيع النساء الضحايا على الإبلاغ. ومن المقرر أيضاً إدراج بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي في مسح الصحة الديموجرافية، وفي مسح الأسر المعيشية، وغيرها من الدراسات البحثية. على أن بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي لا تزال كمية في معظمها، ولا توفر معلومات سياقية ثرية عن خبرات النساء وعن تغير المعايير الاجتماعية ومعايير النوع الاجتماعي. وهناك نقص أيضاً في آليات حماية البيانات، لضمان سلامة المعلومات المتعلقة بالقضايا وأمنها وسريتها، وعدم الكشف عنها.

وتقوم منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة بدور نشط في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك من خلال تقديم خدمات مختلفة للضحايا، مع تنفيذ برامج الدعوة والتوعية أيضاً. وتشكل منظمات المجتمع المدني عموماً الخط الأول المستجيب لاحتياجات ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء في حالات الطوارئ أو في غيرها من حالات الدعم. وهي تنجح في تقديم الأدلة وإقناع الحكومات والمجتمع بالتصدي لجميع أشكال العنف. كما قدمت خططاً لإنشاء آليات للتنسيق يمكن أن تعمل بفعالية مع الشرطة، والقضاء، وقطاعات الصحة. ونشطت أيضاً منظمات المجتمع المدني لفتح عدد قليل من الملاجئ للنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودعمهن بالتدريب على المهارات كي يستطعن العمل. وتقدم منظمات المجتمع المدني عدة خدمات أخرى تشمل المشورة، والمساعدة القانونية، وإعادة التأهيل. كما شرعت منظمات المجتمع المدني أيضاً في تدخلات مبتكرة، مثل تلك الرامية إلى منع التحرش الجنسي في الأماكن العامة.

وفي ما يلي أمثلة على بعض التدخلات المبتكرة التي طورتها المنظمات غير الحكومية لخدمة وحماية ضحايا العنف في مختلف البلدان العربية.

في فلسطين، وضع "مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي" و"جذور للإنماء الصحي والاجتماعي" نظام الإحالة الوطني الفلسطيني لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلاً عن وضع إجراءات تشغيل معيارية جديدة للشرطة وقطاعات الخدمات الصحية والاجتماعية حول كيفية العمل مع ضحايا العنف الاجتماعي لجميع المنظمات المشاركة.

وفي المغرب، نظمت النساء ضحايا العنف، مع عائلاتهن ومع تحالف المنظمات النسائية، مسيرة للمطالبة بإلغاء المادة 475 التي تتيح للجاني/المغتصب الزواج من ضحيته، وذلك بعد أن انتحرت فتاة في سن المراهقة لإجبارها على الزواج من مغتصبها. وتُوّجت المسيرة في 2014 بتعديل المادة وإدخال المزيد من الحماية للضحايا.

وفي الجزائر، شاركت مؤسسة المساواة في أنشطة الدعوة لتحديد الحد الأدنى لسن زواج القُصر في الجزائر. ونتيجة لذلك، أصبح لا يحق لولي الأمر إجبار ابنته على الزواج، وخاصة عندما تكون قاصرًا.

وفي الأردن، شنت 63 منظمة لحقوق المرأة حملة توعية عامة عبر وسائل التواصل الاجتماعي للضغط على أعضاء البرلمان لإلغاء المادة 308 من قانون العقوبات الأردني، التي تنص على تدابير مخففة في 13 جريمة جنسية مختلفة، وتتيح للمغتصب تجنب الاتهامات القانونية وعقوبة السجن إذا تزوج ضحيته.

التحديات:

غالبًا ما تقصر التشريعات في المنطقة (باستثناء تونس، والمغرب، ولبنان) عن تغطية جميع أشكال العنف ضد المرأة، كما تفتقر غالبيتها إلى آليات إنفاذ فعالة في كثير من الحالات. ويفتقر الموظفون العموم غالبًا، بما فيهم المسؤولين عن إنفاذ القانون، وممارسي الرعاية الصحية، إلى التدريب اللازم لمعالجة حالات العنف ضد المرأة.

ويُعد عدم كفاية التشريعات أحد العوامل الرئيسية لاستمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتُعتبر الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لتغيير التشريعات بمثابة إحدى الاستراتيجيات المهمة. وفي العديد من البلدان، حتى التي تحدد السن القانوني للزواج بـ18 سنة أو أكبر، توجد استثناءات كثيرة تُبطل بالفعل أي شرط بشأن الحد الأدنى لسن الزواج. فعلى سبيل المثال، قد يمنح القضاة في العديد من البلدان العربية استثناءات تسمح بزواج الأطفال (مع أو بدون تحديد حد أدنى للسن)، إذا حكم القاضي بأنه يخدم مصلحة الطفل الفضلى - دون إرشاد قانوني واضح يحدد "المصلحة الفضلى".

ينص الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة على "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، ويشمل هدفًا فرعيًا يتمثل في القضاء على زواج الأطفال والزواج القسري، ويعتبره انتهاكًا لحقوق الإنسان وممارسة ضارة تؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات.

وتضيف منطقة الشرق الأوسط 700 ألف طفلة عروس سنويًا إلى العدد القائم بالفعل ويبلغ 40 مليون طفلة عروس، بما يتضمن النساء المتزوجات حاليًا اللاتي تزوجن في سن الطفولة. وقد تحقق تقدم خلال الـ25 سنة الماضية: فقد أصبح زواج الأطفال زيجة واحدة من كل خمس زيجات بعد أن كان زيجة واحدة من كل ثلاث زيجات. ومع ذلك، تعثر التقدم وانعكس بشكل كبير في بعض البلدان، وهو ما يرجع في معظمه إلى النزاعات في المشرق واليمن وليبيا. وقد يستغرق الأمر عقودًا في هذه البلدان للتعويض عن خسائرها واستئناف التقدم.

وفي لبنان، لاحظت دراسة أجريت عام 2016 أن انتشار زواج الأطفال بين حوالي مليون من اللاجئين السوريين قد بلغ 39%. كما أن النكاح العُرفي - الزيجات التقليدية وفقًا لتعاليم الإسلام في لبنان والأردن - لا تمنح الطفلة العروس إلا القليل من الحماية، مع تيسير الطلاق للأزواج والهجر للفتيات.

وفي حالات النزوح القسري والنزاع، تعكس زيجات الأطفال آليات تكيف سلبية، في الوقت الذي تستند فيه إلى الممارسات القائمة. يخشى الآباء على سلامة الفتيات و"شرفهن"، ويستخدمن الزواج لإعالة بناتهن وحمايتهن. وهناك سعي إلى الزواج من رجال المجتمع المحلي بغية قبول المجتمع المضيف، بينما يُعتبر تقديم المهر حافزاً آخر للأسر الفقيرة. كما يُستخدم أيضاً زواج الأطفال والزواج القسري، فضلاً عن العنف الجنسي، للذعر والتخويف وتشريد السكان.

توضح الأدلة أن قوانين زواج الأطفال، حيثما توجد، لن تكون فعالة إلا في الحد من انتشاره عند استثمار الموارد في إنفاذها، وعلى سبيل المثال من خلال تنمية قدرات الموظفين العموم ومسؤولي القضاء المكلفين بإنفاذ القانون، و فقط عند تطبيق القانون على الجميع دون حصة. ونظراً لأن الإطار القانوني وإنفاذه يتأصلان بشكل لا ينفصم في المعايير الاجتماعية-الثقافية، فإن العمل من أجل تعزيز الإطار القانوني يجب أن يقترن بتغيير معايير النوع الاجتماعي، فضلاً عن العمل والإجراءات التي تكفل وصول جميع النساء إلى العدالة.

ينتشر بتر الأعضاء التناسلية للإناث في مصر والسودان، وبدرجة أقل في اليمن والعراق وفلسطين. بلغت نسبة الانتشار بين النساء (15-49 سنة) في مصر 90% (CAPMAS 2017). يُجرم قانون العقوبات في مصر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وإنما يمكن التحايل على هذا الحكم بالإشارة إلى مادة أخرى تسمح باتخاذ إجراءات ضارة عند الضرورة لحماية النفس أو الآخرين. في السودان، وضعت استراتيجية وطنية لإلغاء جميع أنواع الختان (2008-2018).

لا توجد قوانين تتصدى للتحرش الجنسي في مكان العمل في معظم البلدان العربية. ولم تنضم أي دولة عربية إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن مكافحة العنف في مكان العمل.

يُمارس العنف السياسي أيضاً على شكل منع النساء من التصويت لعدم وجود بطاقات هوية، وتثبيط المرشحات عن القيام بالحملة الانتخابية، وجعل الترشح للانتخابات أمراً صعباً بسبب القيود التي تضعها قوانين الانتخابات.

ويلاحظ وجود حالات قتل النساء باسم شرف الأسرة (ما يُسمى "جرائم الشرف") في جميع أنحاء المنطقة. وتغيب في كثير من البلدان جميع العقوبات ضد هذه الجرائم. وقد يُفرض الزواج القسري على الفتيات اللاتي تعرضن للاغتصاب، أو يُشتبه في قيامهن بأي نشاط جنسي خارج إطار الزواج. وبالمثل، يجري تبرير هذه الزيجات بالمحافظة على شرف الأسرة.

لا تكفل الإصلاحات التشريعية في البلدان العربية حماية كافية وفعالة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، على الرغم من بعض التحسينات الأخيرة. علاوة على الخطر المادي المباشر المتمثل في انتقام الأزواج والثغرات في الحماية القانونية، تجد العديد من النساء صعوبة في متابعه التقاضي بسبب الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تحمي الجناة بدلاً من الضحايا، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى العدالة.

لا تزال هناك ندرة في البيانات المتعلقة بمختلف أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة العربية، ويرجع ذلك إلى عدم الإبلاغ عن العنف ولا سيما العنف الأسري. وغالباً ما تكون بيانات الشرطة محدودة وغير مكتملة. لا تُبلّغ العديد من النساء الشرطة عن تعرضهن للعنف الجنسي؛ لشعورهن بالخجل، أو الخوف من اللوم، أو من عدم تصديقهن، أو لتصورهن التعرض لسوء

المعاملة. ومن ناحية أخرى، قد تكون البيانات المستمدة من العيادات الطبية-القانونية متحيزة في حوادث العنف الشديد المتعلقة بالأذى الجنسي.

ولم تشرع سوى قلة من الدول العربية في بذل الجهود لتوفير حماية أفضل وأشكال مختلفة من المساعدة للنساء ضحايا العنف. وتشمل هذه التدابير توفير الخدمات الصحية، بما فيها خدمات الطب الشرعي والخدمات النفسية-الاجتماعية، والمشورة القانونية المجانية والتمثيل في المحاكم، والسكن المؤقت في ملاجئ خاصة، والقروض الصغيرة أو الدعم المالي للتعليم والتدريب. بيد أن هذه الخدمات لا تزال محدودة، وكثيراً ما يُترك للمجتمع المدني سد الثغرات.

ويرجع ضعف توفير الخدمات في مختلف القطاعات الحكومية إلى الخبرة الحديثة نسبياً للحكومات العربية في هذا المجال. ويُعزى ذلك أيضاً إلى انعدام الإرادة السياسية، وتجاهل العنف القائم على النوع الاجتماعي باعتباره أولوية تحتاج إلى استثمارات مالية وبشرية كافية.

التوصيات:

هناك حاجة ماسة في أغلب البلدان العربية إلى سن قوانين شاملة تنقيد بالمعايير الدولية للتشريعات المتعلقة بمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة. فلا تكفي القوانين الجنائية التي لا تركز إلا على معاقبة مرتكبي العنف. يجب أن تتناول القوانين الشاملة وقاية وحماية ضحايا العنف وتوفير الخدمات لهن، فضلاً عن عقاب مرتكبيه، والجبر والتعويض المالي للضحايا.

ويُعد التزام صانعي القرار - بما يتضمن السياسيين، وصناع السياسة، ورؤساء المؤسسات، ومقدمي الخدمات، ووسائل الإعلام، والزعماء المحليين والدينيين - أمراً حيوياً يجعل القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي تطوراً بارزاً وإحدى قضايا حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان مواصلة حملات الدعوة ورفع الوعي وحملات التعبئة، لضمان زيادة واستمرارية الدعم لإصدار وتنفيذ التشريعات التي تحظر العنف ضد المرأة. ويتطلب ذلك تحديد الأولويات وتخصيص الموارد المالية لإنهاء العنف ضد المرأة، كما يجب توفير حماية قانونية أقوى للنساء والأطفال لإنهاء زواج الأطفال.

يجب أن تخصص الدول العربية ما يكفي من الموارد المالية والبشرية لتوفير خدمات الحماية لضحايا العنف؛ مثل الملاجئ، وخط المساعدة، وتوفير المساعدة القانونية المجانية.

يجب أن تنضم الحكومات العربية إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية المعنية بمكافحة التحرش الجنسي في مكان العمل. ويجب أن تقوم منظمات المجتمع المدني بدور فاعل في مناصرة النساء العاملات، وتوعيتهن بضرورة الضغط من أجل التصديق على تلك الاتفاقية.

يجب أن تنظر الحكومات العربية في إمكانية الانضمام إلى اتفاقية إسطنبول لمكافحة جميع أشكال العنف الأسري؛ حيث تفيد في وصف نوع خدمات الدعم التي يجب إتاحتها للنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما تضع معايير حول كيفية توفير خدمات الدعم.

يجب أن تستند جميع الخدمات المقدمة لضحايا العنف على فهم للعنف ضد المرأة قائم على النوع الاجتماعي، ويركز على حقوق الإنسان وسلامة الضحية، ويستند إلى نهج متكامل يضع في اعتباره العلاقة بين كل من الضحايا، ومرتكبي الجريمة، والأطفال، والبيئة الاجتماعية الأوسع نطاقاً؛ بهدف تجنب الإيذاء الثانوي، وتحقيق التمكين والاستقلال الاقتصادي للنساء ضحايا العنف.

يجب أن يوجد تنسيق بين جميع المسؤولين الرسميين والوزارات والوكالات، من خلال نظام إحالة فعال. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكفل الحكومات تدريب الشرطة والنيابة العامة والقضاة ومقدمي الخدمات في مختلف الوزارات.

يجب إنشاء مرصد رسمي للعنف في كل بلد، لرصد فعالية التعامل مع جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي والقضاء عليه.

يجب أن تتولى الحكومات مسؤولية جمع البيانات الدورية عن جميع أشكال العنف ضد المرأة، والاستفادة منها في رصد اتجاهات ارتكاب العنف، فضلاً عن تخطيط أنشطتها المتعلقة بالتوعية وتقديم الخدمات على أرض الواقع.

المرأة العربية والإعلام

أدت التكنولوجيات الجديدة، لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، إلى تمكين النساء من المشاركة في الربيع العربي كمنظمات وصحفيات وناشطات. وسارع المجتمع العربي في استخدام الأدوات التكنولوجية المتنوعة خلال السنوات العشر الماضية، بعد الانتفاضات الاجتماعية والسياسية في جميع أنحاء المنطقة. وقد سهل التوسع في أدوات وسائل التواصل الاجتماعي فتح مسارات جديدة للمرأة العربية لنشر مساهماتها، وإنشاء مواقع رقمية جديدة للتعبير عن حقوقها، ومناقشة مشاكلها علانية، وإيجاد أدوات جديدة لتعزيز جهودها على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

الإنجازات/التقدم:

يسرت وسائل الإعلام الرقمية، فضلاً عن زيادة استخدام الهواتف الذكية، الوصول إلى المعلومات بالنسبة لغالبية النساء في المناطق الريفية والحضرية.

ونظراً لسيطرة الرجال العرب عادة على معظم الشبكات الإعلامية التقليدية في غالبية البلدان العربية، فإن النشاط الإلكتروني يعطي للمرأة صوتاً، سواء في داخل بلدها أو خارجه. كما استفادت النساء الأصغر سناً - وهن بوجه عام الأكثر استبعاداً من المنافذ الإخبارية التقليدية - أكثر من غيرهن من ظهور وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد أدى الدور السياسي والاجتماعي-الاقتصادي لوسائل الإعلام الإلكترونية والاجتماعية الممتدة في المنطقة إلى تعزيز الشكل الجديد لمشاركة المرأة العربية في الحياة الافتراضية والواقعية.

أظهرت النساء العربيات خلال الحركات الاجتماعية في السودان والجزائر ولبنان، من بين بلدان أخرى، الموجة الجديدة من الدور الفعال لعوامل الإعلام الإلكتروني/الاجتماعي في الكشف عن تأكيد وجود النساء على جميع المستويات. كما أظهرت مشاركتهن الدائمة في مختلف المواضيع والمجموعات والإعلان عن وجهات نظرهن، أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن

تساعد في خلق آفاق جديدة للمساواة بين الجنسين في العالم العربي. تفتح وسائل الإعلام الرقمية نوافذ جديدة لمساحات السرد النسائية، بغية استكشاف خبرات شخصية جديدة على وسائل التواصل الاجتماعي.

هناك تنوع واسع في وسائل التواصل الاجتماعي أمام الجماعات الاجتماعية؛ المجموعات والمبادرات والصفحات الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي التي تقدم محتوى إعلامياً جديداً يتعلق بمناقشه المشاكل الاجتماعية، والرسائل المتوازنة بين الجنسين لتعزيز المساواة في المجتمع، ... إلخ. وتعرض النساء مواضيع النوع الاجتماعي المتعلقة بمختلف الفئات الاجتماعية ومختلف الأعراف.

وتطرح بعض مجموعات النساء مضامين جديدة للإعلام تتعلق ببداية مشاريعهن، وأعمالهن التجارية، وصفحاتهن للتجارة الإلكترونية، التي ساعدت في اجتذاب نساء عربيات مختلفات من المناطق الريفية والمهمشة للمشاركة في هذه البيئة الاجتماعية الجديدة لتحقيق الأرباح، والثقة بالنفس، وتبادل الخبرات بين مختلف النساء في المنطقة أو على الصعيد الدولي. كما أدت أيضاً سهولة الوصول إلى المعلومات إلى تمكين خلق وظائف مستقلة.

أصبحت النساء العربيات الآن في وسائل التواصل الاجتماعي "مُنتجات ومُستهلكات للمحتوى الإعلامي". ويركزن على الإنصاف بين الجنسين في مختلف الميادين ذات الصلة، وعلى معارض الفنون القائمة على النوع الاجتماعي، وعلى وضعية الفنانات، بما في ذلك طرائق تحسين تطورهن المهني.

التحديات:

يدعو منهاج عمل بيجين إلى وضع تشريعات وآليات ذاتية التنظيم في وسائل الإعلام وصناع الإعلانات، بغية تعزيز تمثيل المرأة بصورة أكثر توازناً، والحد من المواد العنيفة أو المهينة. ومع الأسف، وعلى الرغم من وجود قوانين تحكم وسائل الإعلام وهيئات تنظيمية حكومية في العديد من بلدان المنطقة العربية، لا يوجد دليل يُذكر على تنفيذ تلك التوصيات بما يتجاوز آليات الرقابة على المواد الإباحية مثلاً.

تشكل النساء نسبة مئوية صغيرة من المتحدثين الذين تجري استضافتهم في الأخبار، في العديد من البلدان العربية. وتغيب معظم الخبرات عن القطاعات الإخبارية التي تحظى بأكبر تغطية، بما في ذلك السياسة والاقتصاد. وعند طلب وجهات نظرهن، يكون عادة للتعليق على المواضيع المرتبطة بالأدوار النمطية للمرأة، مثل التعليم أو الصحة.

لا تزال السينما العربية ووسائل الإعلام الجماهيرية تنقل البرامج والأفلام التي تدعم محتوى عدم المساواة. ولقما تعرض وسائل الإعلام مواد قوية ومثيرة للاهتمام لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. كما تظل مناصب صنع القرار في وسائل الإعلام في يد الرجال، في معظم الإعلام الإلكتروني والتقليدي.

يعرض الإعلام العربي وفرة من المواد الإعلانية حول جمال المرأة البدني. ولا يُغذي هذا المحتوى سوى القيمة الظاهرية للمرأة العربية.

التوصيات:

هناك حاجة إلى توسيع نطاق المعارف المتعلقة بمواضيع المساواة بين الجنسين في الإعلام، وتوعية الصحفيين وغيرهم من المهنيين في وسائل الإعلام.

يجب أن يقوم الإعلام بدور أفضل في الدعوة إلى محو الأمية الرقمية لجميع النساء في الدول العربية. كما يجب أن يبرز الإعلام جهود المرأة في جميع الميادين مثل: العلم، والرياضة، والأعمال التجارية، وتنظيم المشاريع، والطب، ... إلخ.

يجب أن يتناول الإعلام سياقات أفضل في ما يتعلق بقضايا المرأة العربية وشواغلها مثل: الزواج المبكر، والتربية الجنسية، والوقاية من المشاكل الصحية، وحق الأطفال في الحصول على جنسية الأم، وتغيير القوانين من أجل الحصول على المزيد من الحقوق الاقتصادية، ... إلخ.

ومع تزايد عدد القنوات الفضائية في البلدان العربية - أكثر من 400 قناة الآن - من الضروري وجود مرصد إعلامي عربي؛ بغية خدمة العالم العربي لرصد تمثيل المرأة العربية، وزيادة وعي الإعلام بالتمييز القانوني والاقتصادي والثقافي والسياسي ضد المرأة في وسائل الإعلام.

(4) المشاركة والمساءلة والمؤسسات المستجيبة للنوع الاجتماعي

تُعد المشاركة السياسية الكاملة والفعالة للمرأة مسألة تتعلق بحقوق الإنسان، والنمو الشامل، والتنمية المستدامة. كما يُعد التمكين السياسي للمرأة شرطاً أساسياً للحكومة الديمقراطية، ويمكن قياسه من زاوية كل من الحقوق القانونية الممنوحة للمرأة للتصويت والتعبير عن رأيها والترشح للمناصب الانتخابية، فضلاً عن الممارسة العملية لهذه الحقوق القانونية.

تتيح مشاركة المرأة في المؤسسات العامة - مثل البرلمانات، أو المجالس المحلية، أو الحكومة - المساهمة في صنع القرار وإصدار القوانين التي تؤثر على حقوق الناس، وسلوكياتهم، وحياتهم. تُضيف المرأة منظوراً خاصاً لعملية صنع القرار. والأحزاب السياسية هي الوسيلة الأساسية والأكثر مباشرة التي يمكن أن تصل المرأة من خلالها إلى المناصب الانتخابية والقيادة السياسية.

وتلعب النساء العربيات دوراً هاماً أثناء الثورات فمؤخراً في الجزائر والسودان ولبنان كانت النساء تقود المظاهرات وينظمن الاحتجاجات ويواجهن بشجاعة قوات الامن والجيش واستخدمن التجمعات الاحتجاجية في مناقشة قضاياهن كطالبتهن بشأن منح الجنسية للأطفال عند زواج أمهاتهن لأجنبي وكحق الامهات في حضانه أطفالهن وأيضا مطالبتهن بقانون أحوال شخصية مدني . ولم تكن تلك النساء من حزب سياسي واحد بل كن من فئات مختلفة

تؤثر هياكل الأحزاب السياسية، وسياساتها وممارساتها وقيمتها، تأثيراً عميقاً على مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية لبلدها. ولذلك، يُعد ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في هياكل صنع القرار بالأحزاب أمراً أساسياً لتعزيز المساواة بين الجنسين في الأحزاب وفي المجتمع بأسره.

الإنجازات/التقدم:

تضمن دساتير خمسة بلدان في منطقه شمال أفريقيا أحكامًا تتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتضم المادة 46 من الدستور التونسي الجديد المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على الفرص على جميع مستويات المسؤولية وفي جميع المجالات. وينص الدستور، علاوة على ذلك، على أن الدولة ستسعى جاهدة لتحقيق تمثيل متساو للمرأة والرجل في المجالس المنتخبة.

في الانتخابات التشريعية لعام 2014 في تونس، شغلت النساء 68 (31%) مقعدًا من بين 217 مقعدًا في مجلس نواب الشعب. واعتمد البرلمان في 2018 قانون الانتخابات الذي فرض المساواة الرأسيّة والأفقية في الانتخابات المحلية، مما أسفر عن زيادة كبيرة في عدد النساء في مجالس المدن.

وقد شغلت النساء، في العديد من البلدان العربية، وزارات غير تقليديه مثل: وزارة الصحة، ووزارة الطاقة والمناجم، ووزارة المياه والبيئة، ووزارة الداخلية، ووزارة التخطيط.

وشهدت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عددًا قليلاً من المكاسب في تمثيل المرأة عام 2018، بلغ متوسطها الإقليمي 18.1%. بلغ متوسط نسبة النساء المنتخبات 19.4% في الغرف الدنيا والمنفردة، لكنه لم يتجاوز 10.5% في الغرف العليا. وأسفر ذلك عن حصول النساء على نسبة إجمالية قدرها 17.5% من المقاعد في المنطقة في انتخابات عام 2018. أما أبرز بلدان المنطقة فهي الجزائر، وموريتانيا، وتونس؛ حيث تزيد مشاركة المرأة في البرلمان على 25%.

وقد طُبقت الحصة النسبية القائمة على النوع الاجتماعي في العديد من البلدان العربية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد النساء في البرلمانات وفي المجالس المحلية.

في مصر، وفي إطار تحقيق تمكين المرأة ووصولها إلى المشاركة السياسية، ارتفعت نسبة النساء في البرلمان المصري إلى 15%. وتحتل الإمارات حاليًا المرتبة الأولى، حيث تخصص 50% من مقاعد البرلمان للنساء، وترأس امرأة البرلمان حاليًا. وزادت انتخابات جيبوتي في عام 2018 من نسبة النساء في البرلمان، من 10.8% إلى 26.2%.

كما تحقق إنجاز آخر في أواخر عام 2018، عندما أصبحت امرأة بحرينية أول امرأة تشغل منصب رئيس البرلمان في البلد. وبلغت نسبة تمثيل النساء في الغرفة العليا 22.5% عام 2018 في البحرين. وفي يناير/كانون الثاني 2019، شغلت امرأة أيضًا موقع رئيس البرلمان.

قامت النساء بدور مهم في المبادرة بسياسات وتشريعات من شأنها تعزيز حقوق المرأة. وأدت أعمال الدعوة التي قامت بها عضوات البرلمان ومنظمات حقوق المرأة والناشطات إلى إحداث تغييرات إيجابية في مشاركة النساء في صنع القرار، وفي أنشطته حقوق الإنسان للمرأة. ويشمل ذلك زيادة أعداد القاضيات، ومنع التشريعات التي من شأنها التأثير سلبًا على حقوق الإنسان للمرأة، فضلًا عن زيادة فرص الالتحاق بالتعليم. وتعمل منظمات المجتمع المدني المفعمّة بالحيوية جاهدة لتحقيق المزيد من المكاسب للمرأة، والحفاظ على الحقوق التي اكتسبتها وتبدو مُهددة من جانب الحركات المتطرفة وخاصة في مناطق النزاع.

أصدرت العديد من الدول العربية، وخاصة تلك التي شهدت ثورات، دساتير جديدة وقوانين جديدة لصالح المساواة والتكافؤ. وقد ساعدت الحركات والمنظمات النسوية، من خلال الضغط والدعوة، على زيادة مشاركة المرأة في المجال العام.

وتقوم الهيئات النسائية الوطنية والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية النسائية في عدة بلدان بتوفير التدريب للمرشحات حول كيفية تخطيط وتنفيذ حملاتهن، وكيفية الوصول إلى وسائل الإعلام.

التحديات:

على الرغم من التقدم الملحوظ في تمثيل المرأة العربية في البرلمانات، لا يزال تمثيلها السياسي في المؤسسات المنتخبة منخفضاً مقارنة بالمستوى الدولي. تبلغ نسبة النساء في البرلمانات في جميع أنحاء العالم 22.7%، وهي أعلى من نسبة النساء في البرلمانات العربية التي بلغت 17.5% عام 2018. وينخفض معدل مشاركة المرأة في البرلمانات في البلدان التي لا تطبق نظام الحصص.

يرجع تدني المشاركة السياسية للمرأة إلى أسباب عديدة تشمل النظم والقوانين الانتخابية، فضلاً عن النظم القانونية والهيكلية، والعادات والتقاليد، وانتشار المجتمع الأبوي الذي يُفضل الرجال في الساحة السياسية أكثر من النساء.

تعاني المرأة العربية من التهميش عادة في الأحزاب السياسية، ويشغل عدد قليل من النساء مناصب قيادية. ترأست امرأة، على سبيل المثال، أحد الأحزاب السياسية الجديدة في مصر (حزب الدستور)، لكنها تركت الحزب. وفي تونس، ترأست امرأتان حزبين. وفي السودان، تترأس امرأة حزب الاتحاد الاشتراكي. وفي الوقت نفسه، ترأست امرأة في فلسطين حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني. كما زاد عدد عضوات الأحزاب السياسية في بعض البلدان، لا سيما تلك التي شهدت ثورات أو إصلاحات.

تختلف البلدان العربية من حيث النسبة المئوية لمشاركة المرأة في السلطة القضائية. ففي حين ارتفعت النسبة في بعض البلدان، مثل لبنان والمغرب، فقد ظلت منخفضة جداً أو انخفضت انخفاضاً كبيراً في بلدان أخرى، كما هو الحال في مصر والعراق. ومن الملاحظ أيضاً أنه في بعض البلدان التي يشغل فيها عدد قليل من النساء مناصب قضائية، يقتصر مجال عملهن على بعض المحاكم مثل: المحاكم الابتدائية، ومحاكم الأسرة، ومحاكم الأحداث. وهو ما يعكس هيمنة الذكور على السلطة القضائية، مع وجود تمييز واضح ضد النساء.

ومع ذلك، لم تشهد جميع البلدان زيادة في تمثيل المرأة في السلطة القضائية. ويوجد أدنى تمثيل للمرأة في مصر، حيث تمثل نسبة النساء القاضيات 0.6% فقط.

وفي ما يتعلق بالمرأة في المناصب الوزارية، لا يزال تمثيل النساء في شمال أفريقيا أقل بكثير منه في البرلمان. على أن موريتانيا تُعتبر استثناءً ملحوظاً، حيث شغلت النساء 30.8% من المناصب الوزارية في عام 2017.

تواجه النساء أيضاً العنف القائم على النوع الاجتماعي عندما يشاركن في السياسة. ونتيجة لارتفاع مستوى انعدام الأمن والبيئات غير الآمنة في كثير من بلدان المنطقة، تقلصت إلى حد كبير قدرة النساء على المشاركة الكاملة والمتساوية، كما تقلص مساحة مشاركتهن في صنع القرار. فالمرأة اللببية، على سبيل المثال، التي تنشط في السياسة وبناء السلام، لا تواجه التحرش فحسب، بل تواجه أيضاً تهديدات لحياتها وحياة أفراد أسرتها بسبب النزاعات وتصاعد التطرف. وتواجه النساء أيضاً في العديد من البلدان الافتراء والتشهير، والاعتداءات الشخصية والمضايقات (بما في ذلك من جانب الإعلام)، والإهانات

القائمة على النوع الاجتماعي، وخطاب الكراهية؛ كما يواجهن أحيانًا الحظر أو القيود أمام الحصول على الموارد المتاحة للرجل، فضلًا عن منعهن من طرح وجهات نظرهن السياسية أو أولوياتهن.

ويشكل الحصول على الدعم المالي تحديًا مشتركًا أمام المرشحات والناشطات في المنطقة. فقد فرضت بلدان كثيرة، مثل مصر وتونس، حظرًا على التبرعات الخاصة والمساعدات المقدمة من الوكالات المانحة، كما حذت من التمويل الذي يحصلن عليه من موارد عامة. ونتيجة لذلك، حصلت المرشحات على قدر أقل من الدعم داخل الأحزاب السياسية وواجهن تحديات أكبر في جمع الأموال.

يؤثر حصول المرأة العربية على التعليم ومحو الأمية على مشاركتها السياسية. فمعرفة القراءة والكتابة ضرورية من أجل التنافس على أي مقعد في الحكومة أو البرلمان، وبالتالي يمثل الافتقار إلى التعليم عقبة كأداء أمام المرشحات المحتملات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الأحزاب السياسية مترددة في إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين في هياكلها، وعملياتها، وممارساتها.

التوصيات:

يجب أن تتمكن منظمات المجتمع المدني من الحصول على ما يكفي من الأموال لاتخاذ مبادرات لدعم المرشحات، وضمان حصولهن على الموارد اللازمة لشن حملات ناجحة. ويجب تمكين مجموعات الضغط النسوية والنسائية من تزويد النساء في المدن وفي المناطق الريفية بالتدريب في مجال الخطابة وإدارة الحملات، وتعبئة قطاعات أوسع من المجتمع لدعم المرشحات.

وهناك حاجة إلى تزويد العاملين في وسائل الإعلام بالتوعية/التدريب في مجال النوع الاجتماعي، بما يتيح لهم تشكيل مواقف عامة إيجابية، وتحدي القوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، فضلًا عن المواقف والعقليات الأبوية. ويجب إجراء المزيد من البحوث حول تحليل تغطية وسائل الإعلام لأنشطة المرشحات.

كما يجب القيام بالمزيد من أعمال التوعية داخل الأحزاب السياسية، بهدف تغيير عقلية الرجال. وهناك حاجة إلى رصد تنفيذ الأحزاب السياسية لحملات المساواة بين الجنسين.

ويلزم العمل مع البرلمانات والهيئات الحكومية، لتعزيز الإصلاحات المؤسسية المناسبة للجنسين.

يجب فصل الدين بالكامل عن سلطة الدولة. كما يجب أن تكون جميع القوانين مدنية وليست دينية، بغية ضمان حقوق المرأة في المجالين الخاص والعام.

يجب على نساء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية التنسيق معًا للنهوض بقضايا المرأة في الأجندة السياسية، والدعوة إلى سن قوانين تكفل المساواة بين الجنسين على جميع المستويات.

ويتعين إدراج الحصص والتمثيل التوافقي للنساء والرجال الرأسي والأفقي في القوائم الانتخابية. كما يجب أن تشمل القوانين على مواد تلزم الأحزاب السياسية على كفالة وجود نسب محددة بوضوح من تمثيل المرأة في هيئاتها القيادية.

يجب الاستعاضة عن الهيئات الوطنية للمرأة بوزارات تكافؤ الفرص، التي يتمثل دورها في تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات المجتمع ومستوياته. كما يجب اختيار أعضاء مجالس الهيئات النسائية الوطنية من خلال آليات ديمقراطية مثل الانتخابات، ومنحهم سلطات تنفيذية. ويجب أيضاً أن ينشئ المجتمع المدني آليات للمساءلة، لرصد عمل الآليات النسائية الحكومية. ويجب إنشاء مكاتب لأنماء المظالم؛ لتلقي شكاوى النساء المتعلقة بالتمييز بين الجنسين وتعزيزها، فضلاً عن دور ضباط اتصال النوع الاجتماعي بالوزارات. كما يجب أيضاً تنفيذ ميزانية قائمة على النوع الاجتماعي.

(4) المجتمعات السلمية والشاملة

تبلغ نسبة النساء والفتيات اللاجئات في عالم اليوم 50%. وتحدث 60% من وفيات الأمهات قبل وبعد الولادة في بيئات إنسانية، وهناك تقدير يطرح أن امرأة واحدة على الأقل من بين كل 5 لاجئات أو نازحات قد تعرضت للعنف الجنسي.

وتُعد المنطقة العربية موطنًا لأكثر من 17 مليون لاجئًا ونازحًا، اضطروا لمغادرة منازلهم بسبب النزاعات العنيفة. يوجد في السودان والعراق ولبنان وسوريا واليمن 10 ملايين نازحًا داخليًا، فضلاً عن 7,5 لاجئًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويعيش حوالي 4,6 مليون فلسطيني في مخيمات للنازحين في البلدان المجاورة.

ونتيجة للنزاع المسلح في سوريا، تجاوز عدد اللاجئيين المُسجلين خمسة ملايين. ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تستضيف مصر والعراق ولبنان والأردن أكبر أعداد من اللاجئيين بين الدول العربية.

ويشير "تقرير التنمية البشرية العربي" حول قضايا الشباب (2016) إلى أنه على الرغم من أن العالم العربي لا يُشكل سوى 5% من سكان العالم، فقد أصبح منذ عام 2014 يمثل 45% من الإرهاب في جميع أنحاء العالم، و68% من الوفيات الناجمة عن الإرهاب، و47% من النازحين داخليًا، و58% من اللاجئيين.

وقد أسفر ذلك كله عن مشاكل اقتصادية مثل البطالة غير المسبوقة، لا سيما بين الشباب. كما أخفق ما يقرب من نصف النساء العربيات الشابات في إيجاد فرص عمل، مقارنة بالمعيار الدولي الذي يبلغ 16%.

الإجازات/التقدم:

تبذل الحكومة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية جهودًا لمساعدة اللاجئات وحمايتهن. في مصر، تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سنويًا بطبع وتوزيع دليل إحالة، للاجئين ومقدمي خدمات اللاجئين؛ حيث يضم جميع المعلومات التي قد يحتاجون إليها. كما يساعد المجلس القومي للأمومة والطفولة اللاجئات اللاتي يصبحن حوامل نتيجة للاغتصاب. وتقدم منظمة "الخطة الدولية" مع غيرها من المنظمات غير الحكومية تدريبًا للنساء السوريات على مهارات الحياة، ومحو الأمية المالية، وبناء قدرات تنظيم المشاريع. كما تقدم أيضًا مساعدات مالية من خلال أنواع مختلفة من المساعدات النقدية المشروطة وغير المشروطة.

وتعطي المفوضية الأولوية للأطفال، وتُعنى بالتحديات التي تطرحها التشريعات مثل الافتقار إلى حقوق الجنسية، وتعمل على السماح للأطفال طلب الجنسية، وتُعنى بالعدل بين الجنسين مثل حق تسجيل المواليد بالنسبة لمن يفتقرون إلى بطاقات هوية،

فضلاً عن تسجيل الأطفال الذين ولدوا في الأماكن التي تسيطر عليها داعش في سوريا. ويساور المفوضية القلق أيضاً بشأن تعليم الفتيات، والزواج المبكر.

على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي يشهدها الأردن، فقد نجح في زيادة التحاق الأطفال اللاجئين السوريين بالمدارس العامة، من خلال توفير مدارس ذات فترتين في جميع أنحاء البلد، فضلاً عن توفير التعليم غير الرسمي المُعتمد للأطفال غير الملحقين بالمدارس، كما أتاحت الحكومة في عام 2017 فترة سماح لتمكين جميع الأطفال من الالتحاق بالمدارس، بغض النظر عن جنسياتهم ووضعية وثائقهم. وقبلت أيضاً الأطفال اللاجئين الذين فاتتهم بداية السنوات الدراسية 2016-2017 للتسجيل في الفصل الدراسي التالي.

في ليبيا، كانت منظمة "التعاون والتنمية" الإيطالية غير الحكومية (CESVI) تمارس عملها مع اللاجئين والمهاجرين الذين يعيشون في ليبيا، مع التركيز على حماية ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقدمت خدمات للضحايا بما يتضمن الحصول على الرعاية الصحية، والدعم النفسي، والصحة العقلية، وتدابير السلامة والأمن. كما ترتب المنظمة عمليات نقل الضحايا، بناء على طلبهم، إلى مكان آمن خارج ليبيا؛ ذلك أن البقاء في الملاجئ الليبية يشكل خطراً على حياتهم.

تقدم منظمه "كفى" غير الحكومية في لبنان خدمات الدعم المتعلقة بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي لجميع النساء والفتيات ضحايا العنف اللاتي يقمن في لبنان، بما فيهن اللاجئات. كما تنفذ أيضاً خدمات الدعم الاجتماعي والنفسي المحددة مثل جلسات العلاج بالدراما، وجلسات العرائس المتحركة ... إلخ، كشكل من أشكال العلاج بالفن للأطفال وكذلك للكبار من المجتمعات المحلية وتجمعات اللاجئين. وتقدم "كفى"، من خلال القائمين على التعبئة في المجتمعات المحلية، دورات توعية في مخيمات اللاجئين حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وحول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الزواج المبكر، والتحرش والإيذاء الجنسي ... إلخ.

يوجد في مصر لجنة تنسيق وطنية، وهي تعمل كشبكة بين الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والدولية. وقد انخرطت في إعداد قانون لتعريف تهريب المهاجرين استناداً إلى بروتوكول باليرمو، ويقوم على احترام حقوق الإنسان للمهاجرين. ونجحت اللجنة في تحديد محافظات مصر الرئيسية التي يخرج منها مهاجرين؛ بغية البدء في مشاريع تنموية يمكن أن تُشرك الشباب. كما وضعت استراتيجية 2016-2026، وخطه عمل لمدة سنتين تغطي ثلاث ركائز رئيسية: الآلية المؤسسية، والتشريعات، والعمليات. وتعمل اللجنة على تثبيط الهجرة من مصر من خلال دعم تنفيذ المشاريع التنموية للشباب والنساء. وتركز على نهج إنمائي أكثر من النهج الأمني.

تقدم المنظمات غير الحكومية الأخرى المحلية والدولية خدمات أخرى مثل التدريب المهني بالتنسيق مع الوزارات الرئيسية التي تتيح التكامل المهني، وتحسن إمكانية توظيف الشباب الضعفاء الذين يعيشون في المناطق الفقيرة. وتقترن هذه البرامج التدريبية بعنصر التنمية الشخصية، الذي يشمل الأنشطة المجتمعية والارتقاء العام بالمهارات الشخصية. وسوف يسهم ذلك أيضاً في التخفيف من حدة التوترات المجتمعية، عن طريق تعزيز التعايش بين مختلف السكان. هناك دعم أيضاً من المفوضية

وبعض المنظمات غير الحكومية الدولية لتوفير المساعدة النقدية المشروطة وغير المشروطة للنساء اللاتي يوجدن في أوضاع هشة (حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، الأراذل، الأمهات المطلقات ...).

التحديات:

لا تتضمن معظم القوانين الجزائرية العربية موادًا محددة لحماية النساء ضحايا النزاعات المسلحة أو ضمان حقوقهن. هناك أيضًا نقص في التدابير والمؤسسات المحددة لضمان القانون والنظام أثناء النزاع، وتتعرض النساء بانتظام لتهديدات بدنية ونفسية. فانتشار الجرائم والنزاعات الحادة وكثرة الأسلحة يخلق بيئة غير آمنة، حيث تشعر العديد من النساء بعدم الأمان في الحركة أو في حرية الوجود في الأماكن العامة. كما تعاني نساء كثيرات من انتهاك لحياتهن الشخصية، وعدم القدرة على العمل والمشاركة في الحياة السياسية.

علاوة على ذلك، تشير مجموعه متزايدة من الأدلة إلى أن جميع أشكال العنف ضد المرأة تتفاقم في أوقات النزاع، لا سيما الاغتصاب والزواج القسري والعنف البدني.

لم تُصدّق معظم البلدان العربية على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967. لكنها طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تضم توصية عامة بشأن اللاجئين تنص على أن تتحمل الدول الأطراف المسؤولية الرئيسية عن ضمان أن النساء ملتزمات اللجوء، واللاجئات، والنساء طالبات الجنسية وخدمات الجنسية داخل أراضيها أو تحت سيطرتها الفعلية أو ولايتها القضائية، حتى وإن لم يكن موجودات داخل أراضيها، لا يتعرضن لانتهاكات حقوقهن بموجب الاتفاقية، بما في ذلك عندما يرتكب هذه الانتهاكات أشخاص عاديون أو جهات فاعلة من غير الدول.

تفتقر أغلب البلدان العربية المتلقية للاجئين إلى إحصاءات دقيقة حول تدفقات الهجرة. والبلدان التي لا تعيش فيها جماعة اللاجئين في مخيمات مثل مصر، يمكن أن تقدم شعورًا إيجابيًا باختلاط اللاجئين في المجتمع المحلي؛ على أن ذلك قد يُشكل أيضًا مشكلة، بالنظر إلى أن العديد من هؤلاء اللاجئين لا يحملون جوازات سفر أو بطاقات هوية معترف بها باستثناء ما تصدره المفوضية من منحهم وضع لاجئ. وهو ما يطرح مشاكل أمام النساء اللاتي يلتمسن الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لأنفسهن ولأطفالهن.

يعمل المجتمع الدولي مع الحكومة الأردنية لوضع اتفاق أردني، وهو اتفاق رائد يهدف إلى توفير 200 ألف تصريح عمل للاجئين السوريين مقابل الوصول التفضيلي إلى السوق الأوروبية، والوصول كذلك إلى تمويل مشروط من البنك الدولي. على أن احتياجات اللاجئين السوريين في الأردن لا تزال ملحة. وقد أعاققت المصاعب الاقتصادية التي تؤثر على الأردن إلى حد كبير تنفيذ اتفاق الأردن.

ويمثل العنف الأسري إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه المهاجرات واللاجئات في العديد من البلدان. وقد تعرضت العديد من النساء، اللاتي هاجرن مع شركائهن، إلى العنف الأسري في أوطانهم واستمر أثناء الهجرة. كما تعرضت بعضهن للاغتصاب في بلدانهم الأصلية، لا سيما إذا جئن من مناطق النزاع. وفي كثير من الحالات، تتردد النساء المهاجرات واللاجئات ضحايا العنف في تقديم شكوى إلى الشرطة خشية الترحيل.

أسفر تصعيد النزاع في المنطقة إلى استعباد داعش لفتيات، مثل الفتيات الإيزيديات. كما يسفر أيضاً احتجاز الأطفال والهجرة غير النظامية عن آثار مدمرة.

وبسبب حالة المهاجرين واللاجئين الاقتصادية المتردية، يجبر الأزواج الزوجات والبنات على القيام بأعمال منزلية غير محمية أو العمل في الدعارة. كما تُجبر بعض اللاجئات السوريات على الزواج المبكر، في بلدان مثل مصر. وقد تعرضت بعضهن لتشويه أعضائهن التناسلية، وهي ممارسة منتشرة في مصر.

لا يزال 40% من الأطفال السوريين في سن الدراسة خارج المدارس في الأردن بسبب الحاجة إلى عمل الأطفال، الزواج المبكر، ارتفاع تكاليف التعليم، بُعد المسافة إلى المدرسة ومحدودية خيارات المواصات، والافتقار إلى الوثائق اللازمة للتسجيل.

تبدو معاناة اللاجئات الفلسطينيات والسوريات واضحة في لبنان؛ فالمرأة الفلسطينية المتزوجة من لبناني لا تستطيع الحصول على الجنسية، فضلاً عن المشاكل التي تؤثر على حق الحركة وخاصة بالنسبة للمرأة الفلسطينية القادمة من سوريا، حيث يحظر على الأزواج والأطفال القادمين من سوريا دخول لبنان مثل أزواج اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وتشمل المشاكل الأخرى عدم القدرة على التمتع بالحق في الضمان الاجتماعي، والحق في الملكية، والحق في الحماية من العنف الأسري.

وفي ظل غياب الملاجئ والمرافق المناسبة، تتعرض النساء وأطفالهن لمخاطر هائلة تتمثل في الاغتصاب والاتجار بالبشر. وبالإضافة إلى ذلك، تبعث حالة عاملات المنازل القادمات من البلدان الآسيوية على الانزعاج، حيث تعاني غالبيةهن من الاستغلال الجنسي والإيذاء البدني. ومع الأسف، لا ينجح سوى عدد قليل منهن في الوصول إلى العدالة بمساعدة المنظمات غير الحكومية القليلة المعنية.

إن الاستخدام الحالي لقرار مجلس الأمن رقم 1325، المتعلق بأمن المرأة وحمايتها ومشاركتها قبل وأثناء الصراع وبعده، لا يحل العديد من المشاكل. فهو يتعامل مع النساء والأطفال كضحايا. ويبدو أن الطريقة الوحيدة التي يعترف بها لدرء شر النزاعات والمعارك هي الدعوة إلى توفير بعض الخدمات للضحايا. ومع أن القرار معني أيضاً بمحاولة إشراك النساء في طاوولات المفاوضات، فهو يفتقر إلى القدرة على دعوة المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤوليته عن إنهاء النزاعات المسلحة القائمة في المنطقة العربية، بما يجب أن يشتمل على بذل جهود لوقف تصدير الأسلحة إلى البلدان المتنازعة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر لأكثر من 50 سنة الآن.

لقد أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العديد من البلدان العربية والأفريقية، فضلاً عن إساءة استخدام حقوق الإنسان، إلى تفاوتات هائلة في الدخل؛ مما أوجد تجمعات من الشباب العاطلين والأسر الفقيرة اليائسة التي تقرر الهجرة بغض النظر من جميع المخاطر التي يواجهونها.

وتفتقر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأوروبية التي تعمل مع المهاجرين واللاجئين إلى استراتيجيات واضحة ذات رؤية تقوم على الحقوق؛ ما يؤدي إلى عدم التنسيق في توفير الخدمات للمرأة، وعدم تقاسم المعلومات، وتغيير الأولويات في منتصف التنفيذ، والتمويل الذي يخلق في كثير من الحالات توترًا بين المجتمعات المحلية ومجتمعات المهاجرين واللاجئين.

ومن ناحية أخرى، أدى تخفيض الأموال المقدمة إلى المستوطنين الفلسطينيين إلى منع المرأة من حقوق الرعاية الصحية والسلامة والتنقل.

لا يوجد تركيز يُذكر على المشاكل التي تواجهها اللاجئات والمهاجرات اللاتي يعانين من أشكال عديدة من العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ بما في ذلك الاعتداء الجنسي، والاختصاب، والزواج المبكر والقسري، والاتجار في البشر، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والاستغلال الاقتصادي، ... إلخ. ويعاني الأطفال أيضًا من الافتقار إلى تعليم كاف. ويُنظر عادة إلى النساء باعتبارهن ضحايا للعنف وليس كنساء لهن صوت يجب أن يستمع إليه جميع أصحاب المصلحة.

التوصيات:

يجب أن يضطلع المجتمع الدولي بدور مسؤول في محاولة إنهاء النزاعات في المنطقة العربية. ويتراوح هذا الدور بدءًا من وقف صادرات الأسلحة إلى المنطقة، إلى المفاوضات والوساطات مع الحكومات لتوفير الخدمات الكافية للاجئين والنازحين. وهناك حاجة إلى التركيز على الوقاية وعلى الأمن البشري في مقابل أمن الحدود.

يجب أيضًا على الحكومات العربية إدراج النساء في جميع منتديات وطاولات مفاوضات مفاوضات السلام، لأنهن الأكثر تضررًا من القرارات التي يتخذها الرجال. ويجب أن توجد في بلد خطة عمل لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة، والسلام والأمن.

يلحق النزاع المسلح أضرارًا ضارة بالنساء، نظرًا لافتقارهن إلى الموارد لحماية أنفسهن مقارنة بالرجال. وبذلك تُشكل النساء وأطفالهن أغلبية اللاجئين والمشردين. تتعرض النساء أيضًا إلى أسوأ أشكال العنف؛ بما في ذلك الاختصاب، والاتجار في البشر، والاستعباد، وتفاقم الزواج المبكر. وتعاني النساء أيضًا من نقص الخدمات الأساسية أو التعويضية في مناطق النزاع المسلح، في حين لا يواجه المعتدون أي عقوبة أو محاسبة.

يجب أن تكون الحكومات أكثر شمولًا وأكثر خضوعًا للمساءلة، وأن تُوسع نطاق الحريات الاجتماعية والاقتصادية، وأن تزيد من فرص العمل. لقد كانت الشابات والشبان في طليعة هذه النداءات من أجل التغيير، مما يعكس رغبتهم في المشاركة بنشاط في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يجب على مفاوضات مختلف الوكالات المعنية بالهجرة وأزمة اللاجئين مع الحكومات أن تشمل المجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسوية التي ينبغي أن تكون من أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يمكنهم التحدث بحرية عن المشاكل التي تواجهها المرأة على أرض الواقع.

كما يجب على حكومات البلدان التي تستقبل المهاجرات واللاجئات وملتمسات اللجوء أن توفر لهن حماية كافية. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن توفر ملاجئ كافية يمكنها حماية النساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وهناك أيضًا حاجة إلى صكوك قانونية وطنية يمكنها حماية حقوق اللاجئات والمهاجرات.

وثمة حاجة ماسة إلى أهمية مواجهة الأسباب الجذرية للهجرة والنزوح. ويمكن للنهج النسوي في مقابل النهج القائم على النوع الاجتماعي أن ينظر إلى تغيير ديناميات القوة، مثل توزيع الموارد. ويُعد النهج النسوي نهجًا شاملاً للنظر في الأسباب

الجزرية، وفي تأثيرها على حياة النساء اليومية؛ سواء تأثير القوانين أو تأثير تقديم الخدمات. وهو نهج يُعنى بالنظر إلى من يطور السياسات التي تؤثر على النساء، وما إذا كانت هذه السياسات من شأنها تمكين اللاجئات المهاجرات وملتزمات اللجوء من عدمه. كما ينظر إلى من يتخذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول موضوع المساواة ويركز على قدرة المرأة.

وعند مواجهة الأسباب الجزرية، يجب إعادة هيكلة التعاون الدولي بحيث يتناول بقدر أكبر مسألة الوقاية والاستقرار الداخلي وبناء السلام. كما يجب إعادة هيكلة العلاقات بين الشمال والجنوب؛ بحيث تنظر، على سبيل المثال، في إبقاء الأسر معاً بدلاً من تدميرها بتوزيعها على مخيمات مختلفة. فمن المهم التفكير بما يتجاوز المصلحة الوطنية.

تمثل مسأله معلومات عن المهاجرات واللاجئات أهمية، حيث لا توجد بيانات كافية عن النساء وانتقالاتهن. ولا توجد بيانات، على سبيل المثال، عن المراهقات اللاتي يكبرن في المخيمات. ويجب أن تقع الحاجة إلى توليد مزيد من البيانات عن النساء والفتيات في مواقع الأولوية، من أجل تقييم حالتهم ومستقبلهم.

توجد في منطقته الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قوانين تمييزية بالفعل، مثل قانون الأحوال الشخصية وقوانين الميراث والملكية، التي تجعل المهاجرات واللاجئات أكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

ومن الضروري وجود منظور يراعي النوع الاجتماعي عند وضع وتنفيذ التدابير والسياسات الرامية إلى حماية وتمكين اللاجئات وملتزمات اللجوء، لكي يصبح مساهمات نشاطات في المجتمع المضيف. ومع ذلك، يجب الاعتراف باحتياجاتهن والوفاء بها، بالرجوع إلى ظروفهن الأساسية. ويمكن، استناداً إلى مسارات حياتهن الفردية، تطوير احتياجات المهاجرات واللاجئات وملتزمات اللجوء بأشراكهن مباشرة في مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد.

(6) الحفاظ على البيئة، وحمايتها، وإعادة تأهيلها

يُشكل تغير المناخ تهديداً كبيراً لمستقبل التنمية في المنطقة العربية. تضم المنطقة العربية 14 بلداً من بين البلدان العشرين الأكثر معاناة من نقص المياه في العالم. فقد أدى استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة إلى تدهور شديد في النظم الأيكولوجية. كما يقلل سوء إدارة الأراضي والمياه من إمكانية توفير خدمات النظم الأيكولوجية المحدودة أصلاً. وتعد المعدلات السنوية لقطع الغابات مرتفعة.

تشير التوقعات الحالية لتغير المناخ إلى أن إمدادات المياه في المنطقة العربية بحلول عام 2025 ستكون 15% فقط من مستويات عام 1960. وبحلول 2030، ستشمل الآثار السائدة لتغير المناخ انخفاضاً في هطول الأمطار، وارتفاعاً حاداً في متوسط درجات الحرارة، وزيادة في تسرب مياه البحر إلى طبقات المياه الجوفية الساحلية مع ارتفاع مستويات البحار واستمرار الاستغلال المفرط للمياه الجوفية. ومع زيادة التحول نحو الحضر، من المتوقع أن تحدث ظاهرة الجُزر الحرارية الحَصْرِيَّة.

يضع التحول نحو الحضر والنمو السكاني ضغوطاً شديدة على تضاؤل الموارد الطبيعية. يُعتبر رُبع السكان العرب تقريباً في حاله فقر.

ويهدد تغير المناخ التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية. يمتلك الرجال والنساء أوجه ضعف متفرقة إزاء آثار تغير المناخ، تستند إلى حد كبير إلى دور كل منهما في المجتمع. وتميل المرأة، في معظم الحالات، إلى الضعف بطرق أكثر من الرجل.

الإجازات/التقدم:

يمكن أن يتيح تغير المناخ فرصة للابتكار والانتقال إلى مستقبل أكثر مرونة، وفقاً للرؤية الواردة في أجندة عام 2030. حاولت بعض البلدان العربية حلولاً مبتكرة من القاعدة إلى القمة، يمكن أن تساعد على دعم المجتمعات المحلية والنظم الأيكولوجية نحو عام 2030 وما بعده إذا ما أمكن توسيع نطاقها.

تساهم جيبوتي والصومال والسودان واليمن، على سبيل المثال، في بناء قدرة المجتمعات الريفية على الصمود من خلال تعبئة الموارد المائية والسيطرة عليها وتحويلها، والقيام بالتدريب في المزارع وفي المراعي لتيسير استدامة إدارة الأراضي والمياه. وتعزز مصر وتونس قدراتها على تنفيذ الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية، من خلال التركيز على المناهج المرتكزة على النظم الأيكولوجية لبناء القدرة على الصمود.

ونفذ السودان تدابير تكيف مبتكرة لزيادة قوة ومرونة النظم الزراعية والرعية الضعيفة التي تغذيها الأمطار مع مخاطر تغير المناخ، لا سيما بالنسبة للأسر المعيشية التي تعولها نساء وتعاني من نقص كبير في الموارد. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين غلة المزارعين والرعاة وسبل عيشهم باستخدام نماذج تجميع المياه اعتماداً على المجتمعات المائية، والمياه الجوفية على أساس الري الموسمي صغير النطاق، لتحسين ممارسات حفظ النظم الأيكولوجية القائمة على المجتمع المحلي من خلال حملات التوعية وإدخال خيارات بديلة للطاقة المنزلية وغيرها من تقنيات إدارة الأراضي والزراعة، وتحسين قدرات المجموعات النسائية في مواجهه مخاطر تغير المناخ.

التحديات:

هناك تفاوت كبير بين أوضاع الرجال والنساء في مجمل أنحاء المنطقة. ففي بعض البلدان لا يزال الفقر الريفي، والتوقعات الاجتماعية الجامدة، ومحدودية التعليم والمهارات، يمثل مشكلة؛ كما يسهم ارتفاع معدلات الأمية في محدودية صوت المرأة في صنع القرار.

سوف يؤدي تغير المناخ إلى التعجيل بأعباء العمل والوقت التي تتحملها النساء، وسيظل يتسبب في هجرة الرجال للبحث عن سبل إنتاجية بديله وترك إدارة الأرض في أيدي الأسر الممتدة. وهو ما يقود إلى زيادة مسؤوليات المرأة.

تضطلع النساء بدور مهم في الأنشطة الزراعية، مثل رعاية الماشية والحصاد وجمع المياه. وتتحمل النساء هذه المسؤولية بالإضافة إلى مسؤولياتهن الأسرية والمنزلية الأخرى. وسوف يزيد دور النساء في الاهتمام بالزراعة عند تركهن بمفردهن. وسوف تواجه النساء غالباً حواجز كبيرة مثل محدودية التعليم؛ كما يصعب عليهن السفر بسبب الأعراف الثقافية، والحمل، ورعاية الطفل؛ وغالباً ما يفترن إلى القوة الثقافية والقانونية اللازمة لتأكيد حقوقهن.

تُعتبر المرأة أكثر تأثرًا بعواقب تغير المناخ مقارنة بالرجل. فالمرأة، لا سيما المرأة الريفية، تتحمل العديد من المسؤوليات في العمل الزراعي الذي يتأثر بشكل أكبر بعوامل تغير المناخ التي تؤثر سلبيًا على حياة أسرته. وتُعتبر النساء أيضًا مساهمات رئيسيات في إداره الغابات، وذلك من خلال غرس الأشجار وحمايتها. كما أنهن، كربات للبيت ومسؤولات عن إدارة أسرهن المعيشية، يُعتبرن المستخدمات الرئيسيات والمباشرات للمياه في الاستهلاك المحلي بالمنطقة العربية. ونظرًا لمسؤولياتهن عن إطعام الأسرة في معظم البلدان، تشعر النساء أكثر من الرجال بما يمكن أن يترتب على نقص المياه والجفاف والكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى إدارة النفايات المحلية، تتركس النساء الريفيات والجبليات الكثير من وقتهن لجمع الحطب.

تتعرض النساء لأمراض كثيرة نتيجة لتغير المناخ الناجم عن الجفاف، وبسبب الإفراط في استخدام المبيدات الحشرية والمواد الكيميائية، وبسبب الافتقار إلى مياه الشرب. كما يعانين من أمراض الجهاز التنفسي مثل الربو، والحساسية، وجميع أنواع الأمراض الجلدية. يؤدي تغير المناخ أيضًا إلى زيادة الأمراض التي ينقلها البعوض وتؤثر على المياه، وجودة الهواء، ونوعية الاغذية. تصيب الملاريا ثلاثة ملايين نسمة سنويًا في العالم العربي، بما في ذلك العديد من النساء الحوامل. وسوف تزداد انتشارًا وتسبب ارتفاعًا في معدل وفيات الأمهات، الذي لا يزال مرتفعًا في بعض البلدان العربية.

في الوقت الذي تتمتع فيه المرأة بحماية جميع المعايير والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، التي تلتزم بضمان مشاركتها الفعالة في جميع القرارات، بما فيها تلك المتعلقة بالبيئة على جميع المستويات، فإننا نجد أن مشاركة المرأة في "مؤتمرات قمة المناخ" - من باريس حتى الآن - لا تزال ضعيفة جدًا، لا سيما مشاركتها في هيئات المفاوضات وصنع القرار.

تعاني محدودية المراقبة والرصد المنتظمين للمتغيرات المناخية - التنبؤات الجوية والتوقعات المناخية - من القيود حاليًا بسبب عدم كفاية الرصد المناخي. وهناك تحد أيضًا يتمثل في ضعف الوعي بالتدابير الفعالة لبناء القدرة على مواجهة تغير المناخ وفهمه بين القادة الوطنيين والجمهور، بمن فيهم النساء.

وفي المنطقة العربية، سيؤدي تعطيل الممارسات الزراعية الحالية إلى زيادة انتشار سوء التغذية بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فضلًا عن زيادة التعرض للأمراض وغيرها من المشاكل الصحية، لا سيما إذا زادت الهجرة إلى مستوطنات غير صحية وغير رسمية.

تبعث آثار سوء تغذية الأطفال على القلق بوجه خاص؛ فهي لا تقتصر على زيادة وفيات الأطفال فحسب، بل تمتد أيضًا لتشمل العوائق الإنمائية وكذا البدنية والذهنية طويلة المدى.

لا يتوفر في المنطقة العربية سوى الحد الأدنى من الحوافز المالية وآليات التمويل المباشر لدعم القدرة على مواجهه تغير المناخ. كما أن عدم إعطاء الأولوية لتغير المناخ وقدرة الصمود على المستويات الوطنية قد حال أيضًا دون تهيئه بيئة تمكينية للاستثمار في تكنولوجيات وممارسات التكيف والتخفيف.

التوصيات:

يمكن اتخاذ عدة خطوات لزيادة دور المرأة وتعزيزه في التخفيف من آثار تغير المناخ. وتشمل هذه الخطوات مواجهة الممارسات الرسمية وغير الرسمية التي تخلق أوجه عدم مساواة في مجالات الصحة، والتعليم، والمشاركة الاقتصادية، والفاعلية، والحقوق

المدنية، والاستقلال الذاتي، والمشاركة على جميع المستويات. فتغير المناخ يجعل من الأكثر إلحاحاً مواجهة العوامل المحددة التي تدفع إلى الضعف القائم على النوع الاجتماعي، مثل الحواجز التي تعترض ملكية المرأة للأرض، ونقص الوعي بتغير المناخ، ومحدودية المهارات المتعلقة بتنوع سُبل كسب الرزق.

يجب عدم النظر إلى النساء باعتبارهن ضحايا لتغير المناخ؛ فبسبب دورهن المركزي في الأنشطة الأسرية والمنزلية والريفية، يمكن أن يصبحن عوامل أساسية في تغيير المواقف والسلوكيات اللازمة لنجاح التكيف. ويُعد التركيز على النوع الاجتماعي جزءاً أساسياً من أي استراتيجية إنمائية. ولا يمكن تحقيق التكيف الفعال إلا مع إزالة الحواجز العديدة التي تعترض المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من المساهمة.

وفي المناطق الريفية التي ترتفع فيها معدلات هجره الرجال إلى الخارج، تتسم الحماية الاجتماعية بأهمية بالغة، خاصة بالنسبة للنساء، وكبار السن، والأطفال. ويمكن أن تتخذ الحماية الاجتماعية شكل نُظم المعاشات التقاعدية الريفية، أو برامج التحويلات النقدية المشروطة. ويمكن أن تشمل المساعدة المقدمة لتعزيز الإنتاجية: تيسير الوصول إلى الائتمان أو الأسواق، للمنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات الريفية. أما في المناطق الحضرية، يمكن للخدمات الاجتماعية أن تشمل توفير السكن بأسعار معقولة بعيداً عن المواقع المعرضة لخطر الآثار المناخية، أو توفير الطاقة والمياه وخدمات النقل العام. ويحتاج الفقراء والضعفاء بصفة خاصة إلى المساعدة عند وقوع ظاهرة شديدة متعلقة بالطقس. وتشمل المساعدة هنا وجود أحكام استجابة للطوارئ المتعلقة بالاحتياجات الأساسية مثل توفير المأوى المناسب، والحصول على الغذاء والماء والملبس.

والمطلوب من الهياكل المؤسسية المكلفة بمواجهة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ أن تقوم بتنسيق فعال لجهودها في المنطقة العربية. ويجب الارتقاء بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمناخ، فضلاً عن الحاجة إلى تنفيذ نُظم الإنذار المبكر.

ويجب تشجيع منظمات المجتمع المدني على تجريب نماذج للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، كما يجب السماح لمنظمات المجتمع المدني برصد التقدم في الإنجازات.

هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان إدخال الضعف المصنف وفقاً للنوع الاجتماعي في خطط التنمية والتدريب، وتقييم القدرات. ويجب النظر إلى النساء باعتبارهن عوامل رئيسية للتكيف مع تغير المناخ، بسبب اعتمادهن على الموارد الطبيعية. ويجب أيضاً تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في إدماج ممارسات التكيف والتأهب لمخاطر الكوارث.

القضايا النسوية ذات الأولوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

خُصت مشاورات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي جرت في عمان وأسطنبول، إلى قضايا ذات أولوية شملت القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز المؤسسات لكي تستجيب لمنظور النوع الاجتماعي، والارتقاء بالتعليم والصحة والخدمات المقدمة إلى النساء والفتيات، وكفالة قيادة المرأة ومشاركتها في جميع المجالات، والاعتراف بجميع أشكال عمل المرأة وحماية العمالة بكل تنوعها، وجمع وتحليل البيانات بانتظام عن وضع المرأة في جميع مجالات. وإلى جانب ذلك، يطرح هذا التقرير الموازي مسائل إضافية ذات أولوية.

(1) الحاجة إلى إصلاح قانوني

يشمل التمكين القانوني الإصلاحات والخدمات القانونية التي تُحسّن المواقف التفاوضية للمرأة، كما في حالة المرأة التي تناضل ضد العنف الأسري، أو من أجل المساواة في الحقوق داخل الأسرة وفي مكان العمل.

يُعد المجتمع العربي أبويًا بشكل عام، ولا تزال الأسرة وليس الفرد بمثابة الوحدة الرئيسية في المجتمع التي يجب أن توفر الحماية والرعاية وسُبل العيش للأفراد. ولا يزال المجتمع بصفة عامة يعتبر أن الدور الرئيسي للمرأة هو الدور الإنجابي. ويُعتبر الرجل، في العديد من الأطر القانونية في المنطقة، المعيل الوحيد وقائد الأسرة؛ وقد يتمتع بالسلطة، سواء من خلال التقاليد الثقافية أو القانون، على أفعال وتصرفات المرأة داخل المنزل وخارجه.

أدخلت العديد من البلدان العربية إصلاحات تشريعية إيجابية تعزز المساواة بين الجنسين وتحمي المرأة من العنف. ومع ذلك، لا يزال ضمان المساواة أمام القانون يشكل تحديًا مستمرًا في جميع أنحاء المنطقة. هناك العديد من الثغرات التشريعية في العديد من الدول العربية، ومن أهمها قوانين الأسرة وقوانين الجنسية. يميز هذان النوعان من القوانين بشكل كبير ضد عشرات الملايين من النساء العربيات.

وتوضح بانوراما الثغرات القانونية في المنطقة العربية أنه على الرغم من أن الدساتير الجديدة في أغلب البلدان العربية تكفل المساواة بين الجنسين، فإنها تعفي المعتصب من العقاب في قانون العقوبات في خمسة بلدان إذا تزوج ضحيته. كما يسمح قانون العقوبات أيضًا في 11 بلدًا بالظروف المخففة، كما في حالة الزنا، لتخفيف العقوبة أو تبرئة مرتكبي الجرائم المسماة القتل لـ"الشرف". ولا يُجرم أي من هذه البلدان صراحة الاغتصاب في الزواج. كما أن قوانين الجنسية في 10 بلدان تحد من حقوق المرأة في الحصول على الجنسية لأطفالها، وكذا للزوجين الأجبيين. ولا تمنح قوانين الأسرة في أغلبية البلدان المرأة حقوقًا متساوية في جميع جوانب الزواج والطلاق والوصاية وحضانة الأطفال. وتُفيد قوانين العمل في العديد من البلدان حق المرأة من العمل في بعض أنواع الأعمال الليلية.

قوانين الأسرة:

تقوم قوانين الأسرة أو قوانين الأحوال الشخصية بدور خطير ومهم جدًا في تحديد العلاقات الاجتماعية في البلدان العربية. فهو القانون الأكثر ارتباطًا بحياة المواطنين اليومية، وله أكبر الأثر على الأسرة. يتحكم قانون الأسرة في شؤون الأسرة والعلاقات بين أفرادها، مع تحديد حقوقهم ومسؤولياتهم. كما يتحكم في قضايا الزواج، والطلاق وحضانة الأطفال، وجميع المسائل الناشئة عن الطلاق بما في ذلك المسائل المالية.

قاومت جميع الأنظمة في البلدان العربية، طوال التاريخ، عملية علمنة قوانين الأسرة. وكانت الحكومات المتعاقبة شديدة الحذر في محاولاتها لإصلاح قوانين الأسرة، وتجنب المواجهات مع التدين السائد في المجتمع، أو هيمنة النظام الأبوي، أو الإيديولوجية الذكورية المترسخة في المؤسسات الرسمية بالدول العربية وتعرقل عملية التحديث في المجتمع.

تُعد تونس والمغرب أنجح البلدان العربية في إصلاح قوانين الأسرة. وهناك أسباب عديدة تكمن وراء موقفهما؛ يتعلق بعضها إما بالإرادة السياسية المستنيرة، مثل تونس تحت حكم الرئيس الحبيب بورقيبة، أو لوجود حركة نسائية مجتمعية يعتمد عليها الملك، كما في حالة المغرب.

وتؤثر قوانين الأسرة على حالة المرأة ووضعها في المجالين الخاص والعام في المنطقة العربية.

ومن الضروري إصلاح قانون الأسرة، لمواصلة توسيع نطاق حقوق المرأة وزيادة المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى إلغاء تعدد الزوجات تمامًا؛ وضرورة المساواة في الحضانة والوصاية دون قيد أو شرط؛ والمساواة بين الرجل والمرأة في حقوق الميراث.

وقد قام الناشطون في مجال حقوق المرأة بدور فعال في الدفع من أجل إصلاح قانون الأسرة في العديد من البلدان العربية. استخدم البعض الأطر القانونية الدولية والوطنية للدعوة إلى الإصلاح، واستخدم البعض الآخر الحجج الإسلامية لمواجهة مقاومة المحافظين.

يجب ألا تضطلع الحكومات العربية بالدور منفردة للبت في نوع إصلاح قانون الأسرة الذي عليها إصداره. وتدرك جيدًا منظمات المجتمع المدني النشطة المعنية أن الدعم المجتمعي ضروري لتعزيز وتقوية الرغبة في التغيير. ويجب أن يُتاح لمنظمات المجتمع المدني المجال، أمام مجموعات واسعة من الرجال والنساء، لعرض ومناقشة رؤيتها لإصلاح قانون الأسرة. وهناك حاجة ملحة، دون إبطاء، إلى قانون مدني وليس دينيًا للأسرة، يضمن حقوق المرأة المتساوية داخل الزواج وخارجه.

قوانين الجنسية:

تعكس القوانين الثلاثة - قانون الأسرة، وقانون العقوبات، وقانون الجنسية - تأثير النظام الأبوي القوي الذي يسعى إلى وضع المرأة تحت هيمنة الرجل.

وهناك بلدان عربية - العراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وعمان، واليمن، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والصومال، والسودان، وسوريا، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة - تحرم النساء من حقهن في منح جنسيتها إلى أطفالهن أو أزواجهن إذا تزوجن من رجال من جنسيات أخرى.

ويؤدي هذا التمييز إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، فضلاً عن انتهاك القانون الدولي، وكذلك العديد من دساتير هذه البلدان. وهو أيضاً سبب وجود أشخاص بلا جنسية على الصعيد العالمي.

تسفر الغالبية العظمى من قوانين الجنسية التي تحافظ على التمييز القائم على النوع الاجتماعي في البلدان العربية عن التمييز ضد المرأة، بحرمانها من حقوق متساوية في اكتساب الجنسية، وتغييرها، والاحتفاظ بها، ومنحها للأطفال أو الأزواج. وتتناقض هذه القوانين مع اتفاقيه القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تلزم الدول صراحة بكفالة المساواة في حقوق الجنسية للمرأة (المادة 9). عندما تحرم الدولة المرأة والرجل من حقوق الجنسية المتساوية، فإنها تُنشئ فئة من مواطني الدرجة الثانية. ولا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين في بلد يحافظ على قوانين للجنسية تُميز بين الجنسين.

ويعوق أيضاً التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية حصول الطفل على التعليم، حيث لا يمكنه الالتحاق بالتعليم الذي ترعاه الدولة. كما لن يتمكن لاحقاً من الحصول على فرص العمل. وهذا يتناقض مع التزامات الدول بموجب اتفاقية حقوق الطفل، بالإضافة إلى الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان. وكثيراً ما يُحرّم الأفراد الذين يفتقرون إلى الجنسية، بسبب قوانين

الجنسية التمييزية جنسيًا، من الحصول على الخدمات الاجتماعية بما فيها الرعاية الصحية الوطنية. ويمكن أيضًا أن يؤدي التهميش والمشاقة التي يواجهها هؤلاء الأفراد إلى الاغتراب الاجتماعي والكره النفسي.

علاوة على ذلك، هناك خطر أكبر يتمثل في الاتجار بالبشر بين النساء والفتيات عديمات الجنسية. ويسهم وجود التمييز بين الجنسين في قوانين الجنسية في تزويج الأطفال والزواج القسري. فقد تضطر الفتيات اللاتي لا يحملن الجنسية في أوطانهن على الزواج المبكر، على أمل الحصول على قدر أكبر من الأمن، فضلاً عن الحصول على مزايا المواطنة. أما النساء اللاتي يصبحن حوامل نتيجة للاغتصاب، فيتعرضن لخطر متزايد بأن يكون أطفالهن بلا جنسية، إذا كانت الدولة تقوم على أساس الأبوة.

ولا تُميز قوانين الجنسية في منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا ضد المرأة فحسب؛ فهناك معيار متكرر آخر في متطلبات التجنس في جميع أنحاء المنطقة، يتمثل في أن يكون الفرد لائقًا ذهنيًا وأحيانًا جسديًا أيضًا. وبالتالي تُميز بعض التشريعات ضد المعوقين عقليًا و/أو جسديًا. ففي سوريا، على سبيل المثال، ينص القانون على استبعاد أي شخص لديه "أي أمراض أو إعاقات" من التجنس. ويوجد معيار مماثل في موريتانيا. وفي الكويت، يمكن أن تستند شروط التجنس إلى أسباب دينية؛ حيث يجب أن يكون مقدم طلب التجنس مسلمًا، ولا يقدر غير المسلمين على تقديم الطلب. ويوجد نفس الاستبعاد في اليمن؛ حيث تشترط المعايير أن يكون طالب التجنس إما عربيًا أو مسلمًا. ويوجد في ليبيا تمييز على أساس السن؛ حيث يجب أن يقل عُمر مقدم الطلب عن 50 سنة، وفقًا للبند 9 من القانون.

(2) توسيع المساحة المتاحة للمجتمع المدني في المنطقة العربية

تركز المنظمات النسائية على رفع الوعي، وبناء التحالفات؛ ويمكن أن تحقق الدعوة نوع التغيير المنهجي الذي تحتاجه المرأة في العالم أجمع. بيد أن العديد من المؤسسات قد قلصت بالفعل دعمها التشغيلي العام لهذه الأنواع من منظمات حقوق المرأة، مع تفضيل التمويل المحدد زمنيًا والمخصص للمشاريع ويهدف إلى "تمكين المرأة". ولهذا الاتجاه آثار سلبية. فقد يؤدي تمويل المشاريع الفردية التي "تمكّن المرأة" بالفعل إلى نتائج عكسية؛ لأن المنح المتعلقة بتقديم الخدمات المستندة إلى مشاريع يمكن أن تترك النشاط دون الوقت والموارد التي تمكنهم من الدفع بالتغيير المنهجي الأوسع نطاقًا.

تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور رئيسي في معظم البلدان العربية. وهي تشمل النساء والمنظمات والحركات النسوية غير الحكومية التي تساعد في التصدي للتمييز بين الجنسين، وتدعو إلى منح المرأة حقوقها الإنسانية. وقد تراوحت أنشطتها بين زيادة الوعي، ورصد البرامج الحكومية وتكميلها، فضلاً عن تقديم مشاريع نموذجية يمكن التوسع فيها إذا اعتمدها الحكومات. كما تؤدي دورًا رئيسيًا في تمثيل صوت قوي للفئات المحرومة من النساء.

مع ذلك، تُظهر حكومات كثيرة في المنطقة عدم ثقة في منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسوية غير الحكومية. وتمثل إجراءات التسجيل المملة لهذه المنظمات، وكذلك الرصد المستمر لعملها اليومي، عقبات رئيسية. كما استُخدمت مسألة الحصول على تمويل، لا سيما التمويل الدولي، لتشويه سمعة المنظمات النسوية والنسائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض القوانين التي تنظم إنشاء منظمات المجتمع المدني وأنشطتها تُعد تقييدية تمامًا. هناك حاجة إلى إقامة علاقات صحية وإنتاجية بين الحكومات العربية والنساء والمنظمات النسوية غير الحكومية لصالح جميع النساء في المنطقة. ويجب أن تقوم هذه

العلاقة على الثقة والاحترام المتبادل، حيث يمكن أن تضطلع الهيئات النسائية الوطنية بدور رئيسي في إقامة هذه العلاقات واستمرارها.

تتسم الانتهاكات والقيود التي يواجهها النشطاء ومنظمات المجتمع المدني بأشكال مختلفة، تتراوح بين المخالفات والاعتقالات، واعتماد قرارات وإجراءات لتعطيل حرية التعبير والتجمع السلمي، ومنع التمويل الأجنبي، وغيرها من الإجراءات التقييدية الأخرى المتاحة مع الأخذ في الحسبان لعدم وجود موارد تمويل وطنية.

يعكس هذا الواقع مدى صعوبة العمل، واستمرار تقلص بيئة المجتمع المدني. وينبغي مضاعفة الجهود لمواجهة هذه التحديات. وتعاني منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسوية، من انتهاك حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، إلى جانب القيود المفروضة على حق الوصول إلى المعلومات وحشد الموارد المالية.

لقد ظلت القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لمواصلة أنشطتها والحفاظ على وجود فضاء مدني، مستمرة في جميع أنحاء المنطقة. وكانت الهجمات الرئيسية ضد منظمات المجتمع المدني تقوم على أساس التمويل؛ وذلك بإغلاق تلك المنظمات، أو حجب مواقعها الشبكية، وبتقييد حركة موظفيها.

ويجب أن تدفع الأمم المتحدة نحو اتخاذ إجراءات ضد إغلاق الفضاء المدني، وأن تنخرط بنشاط في الجهود الوطنية والإقليمية لمواجهة القيود المفروضة عليه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم الوكالات المانحة بدعم منظمات المجتمع المدني، من خلال تعزيز قدرتها على الوصول إلى التمويل وفرصه المتاحة.

كما يجب تشجيع المنظمات غير الحكومية في العالم العربي على العمل معاً للضغط على الحكومات للامتثال إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعترف بالحق في حرية العمل المدني. وهناك حاجة أيضاً إلى الدعم الدولي للضغط على البلدان العربية لإلغاء القوانين التقييدية التي تحول دون تقدم المجتمع المدني وحيثه وفعالته. ويجب تيسير تسجيل الشبكات النسوية أو النسائية.

ويمكن للمجتمع المدني، بما يتضمن المنظمات النسوية/النسائية غير الحكومية، مساعدة الحكومات في تخطيط البرامج المحلية وتنفيذها. كما يمكن أن يقوم بدور رئيسي في مجال تنظيم المجتمعات المحلية وبناء توافق في الآراء داخلها، فضلاً عن زيادة الوعي بشأن أي مشكلة محددة وإمكانية حلها، وذلك باستخدام نهج قائم على الحقوق وإعلام الناس بحقوقهم. ويمكن أيضاً تعبئة المجتمعات المحلية، إما لتنفيذ حل بأنفسهم أو للمطالبة بدعم الحكومة.

كما يمكن للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسوية/النسائية غير الحكومية، أن يعمل بمثابة عامل رئيسي لبناء قاعدة دعم عامة لمسار عمل محدد. ويمكنه إعداد تجارب تثبت أن الحل ممكن (للجمهور، والحكومة على السواء). وعلى سبيل المثال، يمكنه تقديم أدلة على أن آليات الحماية الاجتماعية التي بدأها المجتمع المدني ويديرها قد أمكن إدماجها في التوسعات التي بدأتها الدولة في مجال الحماية الاجتماعية، أو أن النظم التي وضعتها منظمات المجتمع المدني تُستخدم كمصدر إلهام في تصميم نظام/آلية للحماية الاجتماعية. وتشمل التكتيكات المستخدمة في هذه المرحلة: الضغط الرسمي وغير الرسمي، والمشاركة في عمليات التشاور الرسمية وفي الحوار الاجتماعي، فضلاً عن التعبئة للحفاظ على الدعم العام.

اختصارات

CAPMAS	Central Agency for Public Mobilization & Statistics	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
CEDAW	Convention on Elimination of Discrimination against Women	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CSOs	Civil Society Organizations	منظمات المجتمع المدني
FGC	Female Genital Mutilation	تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
GBV	Gender- Based Violence	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GCC	Gulf Cooperation Countries	دول التعاون الخليجي
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
ICPD	International Conference on Population & Development	المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
ID	Identity Card	بطاقة الهوية
ILO	International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
LDC	Less Development Countries	البلدان الأقل نموًا
MENA	Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
OPHI	Oxford Poverty & Human Development Initiative	مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
SRH	Sexual and Reproductive Health	الصحة الجنسية والإنجابية
SRHR	Sexual and Reproductive Health Rights	حقوق الصحة الجنسية والإنجابية
UAE	United Arab Emirates	الإمارات العربية المتحدة
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
VAW	Violence against Women	العنف ضد المرأة

